مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٥٥**

الأربعاء، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد بيابارو – إبورو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

07-29526 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السير جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السير جون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ويستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السير جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأعطيه الكلمة.

السير هولمز (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن أول بعثة لي إلى السودان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد اخترت هذه المنطقة للقيام بأول زيارة لي لأن دارفور تشكل أكبر عملية إنسانية في العالم ولأننا نواجه في سائر أرجاء المنطقة تحديات صعبة للغاية فيما يتعلق بحماية المدنيين. وسأتناول البلدان الثلاثة وفقا للترتيب الأبجدي، حتى أضمن، على الأقل، أن ما أريد تناوله من نقاط بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو خاص لن تطغى عليه مسألة دارفور، وأن يعبر، بالتالي، عما يقع في أحيان كثيرة جدا على أرض الواقع. وسأقدم عرضا باللغة الفرنسية عن جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ثم أعود لاستخدام اللغة الانكليزية في عرضي عن السودان.

(تكلم بالفرنسية)

في جمهورية أفريقيا الوسطى، قمت أولا بزيارة باوا، في المنطقة الشمالية الغربية للبلد. وفي أعقاب القتال الذي دار في ٢٨ كانون الثاني/يناير بين متمردي جيش استعادة الجمهورية والديمقراطية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، هرب جزء من سكان باوا والقرى المجاورة إلى الأدغال، حيث لا يزالون اليوم. وقد تمكنتُ من زيارة بعض القرى التي أُحرقت بشكل كامل أو جزئي، وتعرضت للنهب، وهُجّر سكانها.

وليس هناك أي مخيمات حقيقية للأشخاص المشردين. وعلى النقيض من ذلك، لا يزال الأشخاص المشردون مشتتين في الأدغال، مما يجعل العثور عليهم صعبا للغاية، لأنهم يميلون إلى الهروب عندما تقترب منهم مركبة من المركبات. غير أنني تمكنت من لقاء عدد من الأشخاص المشردين، والاطلاع على الظروف التي يعيشون فيها، والاستماع لقصصهم التي كثيرا ما تكون مؤثرة. والأشخاص المشردون بصورة عامة يتجمعون في جماعات عائلية، على بعد بضع كيلومترات من منازلهم وحقولهم. وهناك لا يملكون أي شيء - لا ماء شرب، ولا مأوى، ولا خدمات صحية أو تعليمية.

وقد قال لي أولئك الأشخاص بصوت واحد إنهم لم يفروا من المتمردين، بل خوفا من انتقام القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي. كما ذكروا أنهم

لا يشعرون بقدر كاف من الأمان ليعودوا إلى قراهم. كما أن من الواضح أن الدولة لم يعد لها وجود بأي شكل من الأشكال. وترك السكان ليدبروا شؤوهم بأنفسهم.

وتضررت بطريقة مماثلة مناطق أخرى من البلد. وفي كاغا باندورو، فضلا عن بيراو، في الشمال الشرقي، أدى القتال الذي جرى الشهر الماضي بين متمردي اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والقوات الحكومية، مع تصفية الحسابات التي أعقبت ذلك، إلى تدمير ٧٠ في المائة من المدينة وإلى فرار السكان. واستخدمت كلمة ''مماثلة'' لأنه يبدو في مناطق معينة أن إحراق القرى وتخريبها كان من أعمال المتمردين بدلا من القوات الحكومية. وأخيرا، لا يمكن أن أشير إلى الحالة الأمنية الوخيمة في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى بدون ذكر أعمال اللصوص وقطاع الطرق، التي تحدث تأثيرا مدمرا على المدنيين.

وتقدر منظمات تقديم المساعدة الإنسانية أن مليون شخص – حوالي ربع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويقدر أن عدد الأشخاص المشردين داخليا ازداد من ٥٠ ٠٠٠ إلى ٢١٢ ٠٠٠ في أقل من عام. وإضافة إلى ذلك، يوجد ٧٠ ٠٠٠ لاجئ في تشاد والكاميرون. ومن المرجح أن تلك الحالة، التي تثير القلق على أقل تقدير، يمكن أن تتدهور في الأشهر المقبلة، وخاصة خلال فصل الأمطار.

ومن الواضح أنه، بالرغم من وجود فريق متحمس للغاية على أرض الواقع، ما زالت الاستجابة الإنسانية غير وافية. ولكننا بحاجة إلى المزيد من الشركاء والمزيد من الموارد والمزيد من التوعية. وفي هذا الصدد، أناشد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين. وفي ٣١ آذار/مارس، لم يتم سوى تمويل ١٨ في المائة من النداء الإنساني الذي أصدرته الأمم المتحدة من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى.

وهنا، كما في الأماكن الأخرى، لا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية إلا علاجا مسكنا. ويتطلب التوصل إلى حل دائم أن تفي سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزامها بحماية السكان المدنيين وبإنهاء الإفلات من العقاب. وقد أوضحت ذلك للرئيس بوزيزي ورئيس الوزراء دوتي كليهما. ولكنني أعتقد أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى – بالرغم من حسن نيتها المعلن – ليست في موقف يمكنها من مجابهة ذلك التحدي بمفردها. وبالتالي على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يتحمل مسؤولياته بغية إيجاد حلول سياسية وأمنية لهذه الأزمة السياسية والأمنية.

ومن الناحية السياسية، فإن على مختلف أطراف الصراع أن تتفق بشكل عاجل على وقف لإطلاق النار وأن تبدأ المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل سياسي دائم، على النحو الذي أوصى به فريق الحكماء.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يلزم إجراء إصلاح سريع وهائل لدعم جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى إعادة سلطتها في جميع أنحاء أرضها وإنشاء جيش مهني ومنضبط وقادر على حماية السكان، مع احترام القانون الإنساني الدولي.

وفضلا عن ذلك، علينا أن نكفل بصورة عاجلة حماية أفضل لحدود جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة حدودها مع دارفور. وهذا يدفعني إلى التساؤل عن النهج الذي يتعين إتباعه: هل يجب أن يتوقف نشر قوة متعددة الأبعاد في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى على قبول السلطات التشادية لوجود دولي على أرضها؟ والاحتمال الآخر هو الطلب من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا دراسة إمكانية تعزيز ولاية ودور

الجنود الذين يبلغ عددهم ٣٨٠ جندي التابعين لقوته المتعددة الجنسيات. ويمكن أن يشمل هذا، على سبيل المثال، رصد الأنشطة العسكرية في شمال البلد وفي المناطق الحدودية.

وما زالت جمهورية أفريقيا الوسطى أحد أفقر البلدان في العالم. وبالرغم من تلك الحقيقة، أحرز البلد خلال العامين الماضيين تقدما كبيرا، على النحو الذي تدل عليه عودة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ٢٠٠٦. ويبدو أن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا تريد أن تتصدى للتحديات الاقتصادية والإنمائية التي تواجه البلد. وعلى المجتمع الدولي أن يرافق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك المسعى، وعليه أن يستجيب للاحتياجات الإنسانية في الشمال وأن يمنع الأزمات السياسية والأمنية هناك من القضاء على التقدم الذي تم إحرازه.

وفيما يتعلق بالحالة في شرق تشاد، وخاصة قوز بيضة، وهي المنطقة التي قمت بزيارتها، فليس لدي سوى القليل مما يستحق أن أبلغ به المجلس. وأود أن اقتبس من تقرير بعثة حزيران/يونيه (S/2006/433) التي توليتم قيادتها، سيدي الرئيس، إلى شرق تشاد. إذ تقول الفقرة ٥٥ من ذلك التقرير:

”في قوز بيضة، ... [تعرب] المنظمات الإنسانية ... عن قلق كبير إزاء تدهور الوضع الأمني ... لا سيما التحركات المتكررة للمتمردين عبر المخيمات وقيامهم بعمليات تجنيد فيها، فضلا عن الهجمات التي يشنها الجنجويد على القرى. وشددت على أنه ما لم تتوفر حماية أفضل سيتعرض الطابع الإنساني لعملياتها لخطر شديد. كما أعربت عن قلقها إزاء تأثير اللاجئين السلبي على البيئة المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالاستفادة من الموارد المحلية الشحيحة“.

وبعد عام تقريبا، ما زالت الشواغل الإنسانية في شرق تشاد قائمة. وإيجاد استجابات واقعية لهذا أمر أساسي وعاجل الآن أكثر من أي وقت مضى. ومنذ بعثة المجلس، تدهورت الحالة في شرق تشاد تدهورا كبيرا. وتخلى الجيش التشادي، الذي يركز على أهداف أخرى، عن جزء كبير من شرق البلد للميليشيات والجماعات المسلحة من جميع الأنواع. وبالتالي وقع قدر كبير من أعمال العنف العرقي والسياسي.

ومنذ خريف عام ٢٠٠٦ قتل مئات الآلاف من الأشخاص. وتم إحراق عشرات القرى. وفي فترة لا تتجاوز بضعة أشهر، ازداد عدد الأشخاص المشردين في شرق تشاد من ٥٠ ٠٠٠ إلى ١٤٠ ٠٠٠، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ في منطقة دار سيلا وحدها، التي تمثل مدينة قوز بيضة المدينة الرئيسية فيها. وزادت سرعة إضفاء الطابع العسكري على مخيمات اللاجئين ومناطق الأشخاص المشردين داخليا. وظاهرة التجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، في اتجاهها إلى أن تصبح مشكلة رئيسية. وأخيرا، فإن الضغط على السكان المحليين وعلى الموارد الطبيعية للمنطقة – وخاصة المياه – التي تتعذر إدارتها بالفعل، يصل إلى مستوى لا يمكن تحمله. ومنظمات تقديم المساعدة الإنسانية، التي كانت دائما في الماضي قادرة على التصدي للمشكلة، في خطر من أن تصبح مغلوبة على أمرها.

وبالتالي، لا شك أنه لا بد من أن تصبح الاستجابة الإنسانية أقوى وأسرع وأكثر طابعا استراتيجيا. وعلى وجه الخصوص، علينا أن نستجيب بأفضل الطرق تنسيقا لأكثر الاحتياجات العاجلة قبل أن يبدأ فصل الأمطار. ولذلك السبب قررت زيادة تعزيز وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشاد. وفضلا عن ذلك، علينا أن نعترف بأنه لا يمكن للاجئين والأشخاص المشردين أن يعودوا إلى ديارهم خلال الأشهر القليلة المقبلة. وبالتالي نحن الآن بحاجة إلى

وضـع اسـتراتيجية طويلـة الأجـل. وينبغـي أن تـشمل هـذه الاستراتيجية إيجاد حلـول دائمـة للوجـود المستمر للاجـئين والأشخاص المشردين واقتراح تقـديم مـساعدة متوازنـة تأخـذ بعـين الاعتبـار احتياجـات البلـدان المـضيفة. كمـا ينبغـي أن يشكل أولوية نقل أكثر مخيمـات اللاجئين عرضـة للخطـر إلى أماكن أخرى ، مع الاحترام الكامـل للقواعـد الدوليـة الحاليـة واحترام كرامة اللاجئين. ولضمان تطبيق تلك التدابير بـشكل سـليم، مـن الأهميـة بمكـان أن يقـوم المـانحون بتمويـل النـداء الإنساني من أجل تشاد الذي يبلغ ١٧٤ مليون دولار. وحتى الآن، لم تمول سوى نسبة ٢٣ في المائة من النداء.

ولكن لا بد أن أحذر المجلس من أنه إذا لم يتم القيـام بأي عمل لتحسين الحالة الإنسانية في شرق تشاد، فإن الحالـة الإنـسانية ستواصـل التـدهور، لأن الاحتياجـات الإنـسانية ستـستمر في الزيـادة، بينمـا لـن تـتمكن بعـد الآن المنظمـات الإنـسانية - الـتي تقيـد إمكانيـة وصـولها إلى أكثـر الـسكان عرضـة للخطـر بفعـل البيئـة الأمنيـة الحاليـة - مـن الاسـتجابة للاحتياجات الجديدة. وبغية تفـادي ذلـك الـسيناريو الـوخيم، فـإن الأمـر الأساسـي - كمـا قلـت لـرئيس الـوزراء كوماكوي - هو أن تبدأ الحكومة التشادية مكافحة الإفلات من العقاب وتوفير الحمايـة لـسكان تـشاد وللاجئين في شـرق تشاد.

ومـن الأمـور ذات الأهميـة الحاسمـة أيـضا أن تختـتم بأسـرع مـا يمكـن المباحثـات الجاريـة بـين أعـضاء المجلـس والحكومة بشأن نشر قوة متعددة الأبعاد. والواقع، فيمـا أرى وكمـا يـبين تقريـر الأمـين العـام عـن هـذا الموضـوع (S/2007/97)، أن الوجـود الأمـني ضـروري لـضمان حمايـة اللاجئين والمشردين في شرق تشاد.

(تكلم بالانكليزية)

أود في النهاية أن أنتقل إلى السودان. فهذا الأسبوع يصادف ذكرى سنوية حزينة: ففي مثل هذا الأسبوع منذ ثـلاث سـنوات في ٦ نيـسان/أبريـل ٢٠٠٤، اسـتمع المجلـس لأولى إحاطاتـه الإعلاميـة الـتي قـدمها سـلفي يـان إيغلنـد عـن دارفور. منذ ثلاث سنوات كـان ٢٣٠ مـن العـاملين في مجـال الإغاثـة في دارفـور يناضـلون لتقـديم المساعدة إلى ٠٠٠ ٣٥٠ شخص. واليوم، يسعى ما يزيـد على ٠٠٠ ١٣ مـن العـاملين في مجـال الإغاثـة لمـد يـد العـون إلى مـا يقـرب مـن ٤ ملايـين شخص من المتضررين من جراء الصراع، وأكثـر مـن مليـونين منـهم مـشردون. وقـد بهـرني حجـم هـذه العمليـة، ومـن نـواح كثيرة، نجاحهـا. ووجـدت في تفـاني العـاملين في مجـال الإغاثـة وشجاعتهم ما يلهم.

وفي الوقت الحالي، بينما يقل القتال الفعلي نسبيا بين القوات الحكومية وجماعـات المتمـردين، تقـع حـوادث متـسمة بالعنف بـصفة يوميـة تقريبـا، بـدءا بالمصادمات القبليـة الداميـة في جنـوب دارفـور، فالهجمات المستمرة الـتي يـشنها الجنجويـد وغيرهـم من المليشيات على القرى، وانتهاء بالحالة الراهنة مـن انعدام الأمن وغياب القانون بوجه عام، حيـث أعمـال العنـف المفاجئة والإفلات من العقاب هي القاعـدة. ومـع أن الخـسائر العـسكرية في الأفـراد قليلـة نـسبيا، لا يـزال المـدنيون هـم الضحايا الرئيسيون. ومـا زالـت الحاجـة إلى تقـديم المـساعدات الإنسانية علـى نطـاق واسـع آخـذة في التزايـد، ويقـدم المجتمـع الدولي ٩٥ في المائة مـن مبلـغ الـ ٨٠٠ مليـون دولار أو نحـوه المطلـوب سـنويا الآن، لأن المـشكلة ذاتهـا مـستمرة في التفـاقم دون هوادة.

وعلى مدى الأشهر الستة الأخيرة، أكرِه قرابـة ربـع مليون إضافي من المدنيين الأبرياء على ترك ديارهم، والتمـاس المـلاذ بـصفة رئيـسية مـن هجمـات المليـشيات الـتي تـدعمها الحكومـة. وهـم يهربـون إلى مخيمـات في ولايـات دارفـور الـثلاث جميعـا، وفي كـثير مـن الحـالات، إلى مخيمـات امتلأت

بالفعل بما يفوق طاقتها. وأصبح عدد قدره ٢,٢ مليون شخص، أو ما يزيد كثيرا على ثلث عدد السكان، الآن مشردين. وبالمعدل الحالي، يمكن أن يقال نفس الشيء بعد ١٨ شهرا أو نحو ذلك عن أكثر من نصف السكان. وهذا احتمال مروع حقا. وفي الوقت ذاته، أصبح تسييس المخيمات وعسكرتها أمرا واقعا، مما يوجد قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار في أي وقت.

ومن أشد الحقائق إيلاما عن للسنوات الثلاث التي انقضت أن السكان الذين كانوا في المخيمات آنذاك ما زالوا فيها اليوم، ولا شك أنهم بدأوا يفقدون الأمل في أن يتمكنوا قط من العودة إلى ديارهم وأساليب عيشهم السابقة.

أما انتهاكات القانون الإنساني والإساءات لحقوق الإنسان، وليس أقلها العنف القائم على نوع الجنس، فمستمرة دون رادع. فمنذ أسبوعين فحسب، يوم ١٦ آذار/مارس، تعرضت بنت عمرها ١٠ سنوات وبنت أخرى عمرها ١٢ عاما للاغتصاب، على أيدي رجال الشرطة على ما يبدو، وذلك في مخيم طويلة للنازحين داخليا في شمال دارفور. وبينما كنت أتجول في أنحاء مخيم السلام، بالقرب من الفاشر، وهو أيضا في شمال دارفور، كانت تتبعني مئات الفتيات الصغيرات والأولاد الصغار. ولم أتمالك نفسي من التساؤل عن عدد من قد يعانين فيما بعد تلك التجربة الرهيبة أنفسهن.

قلت إن العملية الإنسانية في دارفور ناجحة من جوانب كثيرة. فغالبية السكان البالغ عددهم ٤ ملايين شخص من المعوزين يبدو أنهم يحصلون على كفايتهم من الأغذية والمياه النقية والصرف الصحي الأساسي والمأوى والرعاية الطبية، ويتمتعون على الأقل في بعض الحالات بإمكانيات التعليم الأولي. غير أننا جميعا، كما سبق أن أوضحت، عاجزون بصفة أساسية عن تقديم الحماية الفعالة للناس من أعمال العنف والانتهاكات، بالرغم من أن الوجود الإنساني في حد ذاته يمكن أن يشكل رادعا هاما، كما تفعل التقارير المتتالية عما يجري في دارفور، وعلى سبيل المثال التقرير الدامغ الذي صدر مؤخرا عن مجلس حقوق الإنسان.

وليس لأي من الأطراف في الصراع أن تزعم لنفسها أفضلية خلقية على الأخرى، فجميع الأطراف تبدو مسؤولة عن هذه الانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان. ورغم ذلك، كما ذكّرتهم في كل فرصة، تقع على عاتق حكومة السودان المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانه، وهي مسؤولة عن إجراء التحقيقات الواجبة مع المتهمين بارتكاب الجرائم ومحاكمتهم.

وثمة عدد من الأخطار التي تتهدد العملية الإنسانية ذاتها أيضا ويمكن أن تؤدي بسهولة إلى انهيارها. وأول هذه الأخطار مجرد حجم تلك العملية. فإلى متى يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في الاضطلاع بعملية على هذا القدر من التكلفة والمشقة؟ وإلى متى يمكن لسكان دارفور أن يتحملوا التكلفة الإنسانية؟

وثاني تلك الأخطار يتهدد إمكانيات الوصول، التي أخذت في الانكماش المطرد منذ بعض الوقت الآن. ويختلف الوضع من يوم ليوم، ولكن يوجد في أي لحظة من اللحظات عدد يصل إلى مليون شخص لا نستطيع الوصول إليهم. وعلى سبيل المثال، زرت منطقة واقعة في أيدي المتمردين في جبل مارا، وهي لم تحصل على أي معونة تذكر طوال عدة أشهر لأن الطريق الرئيسي مغلق، وقد بدأ يظهر عليها التأثر بالافتقار إلى التغذية والرعاية الطبية اللائقتين. وأكبر العوائق التي تحول دون الوصول إليهم بحرية هو بطبيعة الحال انعدام الأمن العام الذي لا يمكن التنبؤ به في دارفور. وقد بدأ أثر هذا الافتقار إلى إمكانيات الوصول يلاحظ بالفعل في

مؤشرات التغذية والصحة الرئيسية، التي بدأت تسير مرة أخرى في الاتجاه العكسي.

غير أن ثمة عوائق بيروقراطية كبيرة أيضا. وقد جربت هذا الخطر الثالث بنفسي حين استوقِفت وأعِدتُ من حيث أتيت عند إحدى نقاط التفتيش العسكرية على مشارف كوتوم مباشرة في شمال دارفور لدى محاولتي زيارة مخيم كساب. وبالرغم من أن الحكومة اعتذرت فيما بعد، فإذا كان يمكن لحادث كهذا أن يقع في أثناء زيارتي، والصحفيون يوثقونها خطوة خطوة، فمن الميسور أن نتخيل صور النضال التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المعونة على أرض الواقع في دارفور، وتلك نقطة أعربت عنها بشدة سواء للسلطات المحلية أو الحكومة المركزية.

وعلى الرغم من هذه التجربة الشخصية، يمكنني أن أبلغ عن شيء من إحراز التقدم المحتمل في الآونة الأخيرة. ففي ٢٨ آذار/مارس، وقّعت حكومة السودان بيانا مشتركا آخر مع الأمم المتحدة يُقصد من ورائه التخفيف من الأعباء الإدارية التي تعوق على هذا النحو الشديد عملية الإغاثة في الأشهر الأخيرة. وتلتزم حكومة السودان بموجب هذا البيان بسرعة تقديم التأشيرات والتراخيص والتراخيص الجمركية، مع فرض مواعيد محددة لذلك. كما ينشئ لجنة مشتركة للمتابعة تنعقد شهريا، يشترك في رئاستها وزير الشؤون الإنسانية السوداني ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وليس من الإفراط أن نتوقع التنفيذ الكامل والمستمر لجميع جوانب هذا الاتفاق. وينبغي أن تبذل حكومة السودان قصارى وسعها لتيسير أعمال الذين ينقذون أرواح مواطنيها.

ويتمثل الخطر الرابع في استمرار عواقب العنف المرتكب ضد العاملين في المجال الإنساني أنفسهم. فالموظفون يتعرضون للإيذاء البدني واللفظي، وتتعرض مكاتبهم ومقار إقامتهم للإغارة عليها ومتعلقاتهم الشخصية للسرقة. وتختطف المركبات بشكل منتظم تحت تهديد السلاح، وكثيرا ما يحدث ذلك في وضح النهار، بل وفي بعض الحالات في عواصم الولايات ذاتها. وهنا أيضا ليس لأي من الأطراف أن تدعي لنفسها البراءة. وخلاصة القول أن من يأتون لمد يد المساعدة للسكان هم أنفسهم مستهدفون، ولا تساعدهم الحملة الإعلامية الجاري شنها عن الجرائم التي يفترض ارتكابها من قِبل موظفي الإغاثة، بما فيها الإيماءات إلى قيامهم بأعمال التجسس ووجود خطط سياسية خفية لديهم.

وتعلق حادث على وجه التحديد، وقع في نيالا في كانون الثاني/يناير، بإغارة موظفين حكوميين على مجمّع للمنظمات غير الحكومية. وألقي القبض على عشرين من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبعثة الأفريقية في السودان، وتعرضوا للإساءة اللفظية والبدنية، ووجهت إليهم اتهامات بمخالفات جنائية. وطلبت إلى جميع من التقيت بهم من الحكومة أن يكفلوا إسقاط تلك التهم بشكل كامل. ويحق للدوائر الإنسانية أن تشعر بالإساءة المضاعفة في هذا الحادث. فلم يجر الاعتداء على الأشخاص المعنيين فحسب، وإنما وجه إليهم أيضا الاتهام بارتكاب جرائم، مما يضاعف من الضرر الواقع. وأحث مرة أخرى بقوة على تلبية طلبي على وجه السرعة. غير أن ما جاءت به الأنباء من أن المعنيين قد طُلب إليهم المثول أمام المحكمة غدا في نيالا لا تبدو وكأنها رمز التعاون الذي ينتظره المجتمع الدولي.

وأود أن أتناول نقطة واحدة هامة في هذا السياق. خلال رحلتي، أشار المسؤولون الحكوميون مرارا إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية منخرطة في أنشطة سياسية غير مناسبة في دارفور. وبدا أن هذا الادعاء غالبا ما يشير إلى أنشطة الدعوة المتعلقة بحماية المدنيين من انتهاك حقوقهم. أي أن إعطاء الغذاء والمأوى، بعبارة أخرى، أمر مقبول؛ أما رفع الصوت احتجاجا على انتهاكات القانون الإنساني

فليس كذلك. ولكن رفع الصوت لحماية المدنيين يشكل جزءا من جوهر العمل الإنساني اليوم وهو يعكس الاهتمام الهائل من جانب المجتمع الدولي، وهذا المجلس، بسلامة المدنيين في دارفور وحمايتهم. وأنتظر أن يتوقف هذا النوع من الضغط الخبيث على الوكالات والتمييز، بين ''الطيب'' و ''الرديء'' منها.

ولعلي أغتنم هذه الفرصة أيضا لتقديم أعمق آيات العزاء لأسر الجنود الخمسة السنغاليين من أفراد قوة الحماية التابعة للبعثة الأفريقية في السودان الذين قُتلوا في دارفور يوم الأحد. فتلك الخسارة الفادحة، التي تأتي على أثر مقتل اثنين من العاملين في حفظ السلام التابعين للبعثة في جريدا منذ شهر واحد على وجه التحديد، مثال آخر على استهداف من قدموا لتقديم المساعدة لسكان دارفور.

والخلاصة أن العملية الإنسانية في دارفور رغم حجمها ونجاحها في الإبقاء فعليا على حياة الملايين وإنقاذ مئات الألوف من الأرواح، فإنها هشة بدرجة متزايدة. ذلك أن الوكالات والأشخاص الذين يحافظون على استمرارها يخضعون لضغط متزايد من العوامل التي وصفتها. والروح المعنوية منخفضة. وما لم تتحسن الأوضاع، أو إذا حدث مزيد من الحوادث الخطيرة المتعلقة بالعاملين في المجال الإنساني، فقد تبدأ بعض المنظمات في الانسحاب، ويمكن أن تبدأ العملية في الانهيار. وعندئذ يمكن أن نواجه بسرعة كارثة إنسانية. ولا أحد يريد ذلك. ويجب أن نبذل قصارى وسعنا لتجنبه. وتقع على عاتق حكومة السودان مسؤولية خاصة عن كفالة ذلك. وأرجو من صميم قلبي ألا أضطر في نيسان/أبريل القادم إلى تقديم إحاطة إعلامية أخرى كهذه، أو أسوأ منها.

وقد زرت جوبا، في جنوب السودان، أيضا لاستعراض الجهود الإنسانية هناك في سياق تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ورغم حدوث تقدم كبير، كبدء اللاجئين والمشردين داخليا في العودة، ما زالت توجد مسائل أخرى متبقية، ومنها حدود أبيي، وإعادة تنظيم القوات والتسريح. غير أنه برغم أن الاحتياجات الإنسانية الفورية آخذة في التناقص، ثمة حاجة عاجلة إلى زيادة المعونة المقدمة للإنعاش والتنمية من أجل المساعدة على صون السلام. ويجب بصفة خاصة ألا تصرف دارفور اهتمام المجتمع الدولي عن الأهمية الجوهرية للاتفاق بين الشمال والجنوب. ومن الناحية الأخرى، لحكومة جنوب السودان مصلحة كبرى، كما تدرك هي ذاتها بشكل واضح، في تسوية الصراع في دارفور على نحو سلمي وسريع.

وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تنجح محادثات السلام المقرر استئنافها في وقت لاحق من هذا الشهر بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا. ومن شأن التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع الدائر منذ ٢٠ عاما أن لا يساعد فقط على تحقيق استقرار اتفاق السلام الشامل، بل أن يخفف أيضا من حدّة أزمة من أطول الأزمات الإنسانية في أفريقيا أمدا، حيث لا يزال ١,٤ مليون شخص مشردين في شمال أوغندا. وقد كان العمل الذي قام به المبعوث الخاص شيسانو ذا أهمية حاسمة في تعزيز تلك المبادرة التي يتولى الأفريقيون قيادتها. ومن جانبنا، سوف يواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقديم الدعم لمشروع مبادرة جوبا، وذلك بالاشتراك مع زملائنا في إدارتي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام.

واسمحوا لي أن أختتم، وأعتذر عن طول بياني، ببضع خواطر موجزة عما رأيته وسمعته بصفة عامة.

أولا، أذهلني تعقيد الصراعات في كل من البلدان التي زرتها، لأنها تتعلق بالإضافة إلى المشاكل السياسية العميقة بخلائط متعددة الطبقات من المنافسات القديمة وأشكال التوتر

بين مختلف الفئات العرقية والقبلية، وبين الرعاة والمزارعين، التي يؤدي لتفاقمها زحف الصحراء وانهيار الهياكل التقليدية، وبين الزعماء بعلاقاتهم الماضية والحالية المعقدة.

ثانيا، ثمة جانب إقليمي واضح لهذه الصراعات يشكل القوة الدافعة وراء المشاكل الإنسانية العميقة التي نحاول مجابهتها. والأثر الذي تتركه دارفور على الأماكن المجاورة واضح، وليس أقله في شرق تشاد. وإذا كنا نبتغي حل الصراعات الفردية بشكل دائم، فيلزمنا الأخذ بنهج إقليمي تعالج فيه المسائل بالتوازي قدر الإمكان.

ولكن، ثالثا، ثمة جانب داخلي واضح لكل صراع أيضا، رغم أن الحكومات المعنية تجد إغراء في إلقاء اللوم بأكمله على دارفور. وبعبارة أخرى، يتعين إيجاد حلول على الصعيد الوطني بالإضافة إلى الأخذ بالنهج الإقليمي.

ورابعا، وأخيرا، تتمثل الحاجة الأساسية والملحة في كل بلد فوق كل شيء في الحلول السياسية التي يتم التوصل إليها من خلال الحوار والوساطة، بمعاونة من الخارج حيثما تقتضي الضرورة، ولكن مع الاعتماد على الجهات الفاعلة الوطنية ذاتها. وهذا يعني أن يتوقف السياسيون والزعماء المعنيون عن الدخول في مناورات عابثة مطولة مع بعضهم البعض، دون أن يفكروا إلا لماما في أرواح وأرزاق مئات الألوف من مواطنيهم الذين يبقيهم المجتمع الدولي في الوقت ذاته على قيد الحياة. وهذا يعني بالنسبة للمجتمع الدولي نفسه أن يكثف استثماره عن أي وقت مضى في منع نشوب الصراعات وحلها والوساطة بشأنها. ولا توجد جهة فاعلة أكثر أهمية في هذا الصدد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فذلك أفضل الاستثمارات جميعا، خاصة عند مقارنته بالتكلفة الإنسانية المروعة لما نشهده في البلدان الثلاثة التي زرتها. وبطبيعة الحال فإن ما ننفقه على الإسعاف الوقتي الذي تمثله المعونة الإنسانية الهائلة يمكن أن يستخدم بشكل أجدى كثيرا لو أنفق على التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السير جون على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس. ولديّ ثقة بأني أعبر عن رأي المجلس حين أتمنى له كل التوفيق في إدارته لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين دونوا أسماءهم في القائمة ويرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة ردا على الإحاطة التي استمعنا إليها من فورنا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بعد عامين من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات إنسانية كبيرة فيما يتعلق بالإنعاش، منها الحاجة إلى الإنفاق على مئات الألوف من المشردين داخليا، الذين أخذ معظمهم في العودة إلى الجنوب. ومما يزيد هذه الحالة تعقيدا ظهور وباء الالتهاب السحائي الذي ينتشر على امتداد ثمان من الولايات الجنوبية العشر.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في دارفور. فبالرغم من بعض الإنجازات الملحوظة التي يحققها العاملون في المجال الإنساني، لا يمكن أن ننكر اشتداد الافتقار إلى الأمن واستهداف موظفي تقديم المعونة. وسوف تبطئ العمليات الإنسانية بدرجة كبيرة ما لم تتحسن هذه الحالة ويتاح للعاملين قدر أكبر من إمكانيات الوصول إلى من يحتاجون إليهم. وبالنظر إلى هذه الحالة غير المقبولة، نناشد حكومة السودان من جديد أن تتيح لموظفي تقديم المعونة قدرا أكبر من سبل الوصول. ففي وسع هؤلاء الأشخاص أن يصلوا على عدد أكبر من الناس الذين يعانون حاجة ماسة إلى المساعدة إذا ما كان الأمن ملائما وإذا ما توقف شن الهجمات المفاجئة المتسمة بالعنف عليهم.

ومن الضرورات العاجلة أن يتصدى المجتمع الدولي على نحو ملائم للتحديات الإنسانية في تشاد، حيث يوجد ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا. ومن الواضح أن عدد أولئك الضحايا البائسين سوف يزيد بسبب الحالة في دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيضر العنف المتزايد في شرق تشاد إضرارا خطيرا بالعمليات الإنسانية، التي تقوم فيها الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الإنسانية بعمل رائع.

ونشير إلى التحذير الذي أصدره في الأسبوع الماضي منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ من أن المجتمع الدولي يتباطأ تباطؤا شديدا فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية في تشاد ويقدر حجم الأزمة هناك بأقل من حقيقتها. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المروعة في تشاد، نشجع الجهات المانحة على المساهمة بمبلغ الـ١٧٤ مليون دولار المطلوبة لتوفير الطعام والمياه والمأوى في شرق تشاد. ذلك أن المبلغ الذي تم تلقيه حتى الآن وهو ٤٠ مليون دولار لا يمكن أن يلبي مختلف احتياجات أولئك الضحايا البؤساء.

وقد تضاعف عدد النازحين داخليا في عدة أجزاء من جمهورية أفريقيا الوسطى ثلاث مرات منذ ٢٠٠٦. وفي أشد المناطق تضررا يُغرق الافتقار إلى التنمية وانعدام الأمن على نطاق واسع السكان المعرضين في حالة طوارئ حادة. ونود أن نعرب عما يساورنا من قلق خطير بشأن التقارير المتعلقة بحالات الإعدام بإجراءات موجزة واستهداف واضطهاد فئات عرقية معينة وتكرار إشعال الحرائق في القرى أو إحراقها عن آخرها. ومن الجدير بالذكر أن المدنيين لهم بموجب القانون الإنساني الدولي حق مطلق في الحماية في أوقات الصراع. ومن ثم نناشد جميع الأطراف في هذا الصراع أن تتخذ من التدابير ما يكفل سلامة المدنيين، لأن انعدام الأمن ما زال هو السبب الرئيسي في النزوح.

ونعلم أن الأمم المتحدة توجه نداء بتقديم مبلغ ٤٩ مليون دولار من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى عن العام ٢٠٠٧. وما تم توفيره حتى الآن يقل عن نسبة ٠,٤ في المائة من المبلغ المذكور. والتمويل المبكر بالغ الأهمية لتمكين الوكالات الإنسانية من تخطيط البرامج والشروع فيها وصولا إلى من يحتاجونها في الوقت المناسب.

ونود أن نثني على الرئيس شيسانو للجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم للصراع بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا. ونحث الطرفين على الالتزام باستئناف محادثات السلام بأسرع ما يمكن من الوجهة العملية.

وقد وجه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ اهتمام العالم إلى الكوارث الإنسانية في المناطق التي ذكرها. وأضاف أنه ما لم يوجد الأمن، فلن تغني جميع المساعدات الإنسانية في العالم شيئا في تغيير الحالة. ولا يمكن المبالغة في ضرورة أن نوجد بصفة عاجلة حلولا سياسية للمشاكل السياسية القائمة في الحالات الثلاث المذكورة جميعا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر السير جون هولمز على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. ويجب أن أعترف رغم ذلك بأني وجدت من المثير للاكتئاب أن أصغي وأستمع إلى ما قيل عن استمرار معاناة السكان في تشاد وجمهورية أفريقيا والسودان. ولكن إحدى النقاط المضيئة في إحاطته الإعلامية جاءت في النهاية، حين بدأ السير جون يعرض بعضا من خواطره فيما يتعلق بزيارته للمنطقة. أنا مسرور بصورة خاصة لأن من بين الانطباعات التي توصل إليها الطابع الإقليمي للحالة السائدة في دارفور. ويكرر وفد بلدي دائما أنه، إلى حين يقوم المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل للحالة في دارفور، سوف يعاني الناس دائما في المخيمات في تشاد

وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي كل مكان آخر. إن دارفور هي مفتاح الحل؛ وسوف تستمر المعاناة إلى أن يتم التوصل إلى حل للحالة. وللأسف، لا يوجد مقدار من المساعدة أو العون يكون كافيا طالما لم يتم التوصل إلى حل للحالة السياسية في دارفور.

وكذلك نشاطر السيد هولمز الرأي أن الحالة في دارفور تهدد أيضا بالتأثير على اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه. وإذا حدث ذلك، فعندئذ ستصبح الحالة في الحقيقة أكثر مأساوية عما هي عليه الآن. وما تحتاجه الحالة في دارفور هو بذل جهد سياسي حثيث في محاولة للتوصل إلى حل تقبل به القوات المتمردة وحكومة السودان وجميع الأطراف الآخرى في المنطقة كي نتمكن من إحلال السلام هناك.

إن الفكرة المخيفة هي أن الشيء الوحيد الذي يبدو حسنا في الحالة في دارفور، بالطبع، وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. لكن البعثة لن تكون موجودة هناك إلى الأبد؛ فالبعثة في الواقع تهدد بالمغادرة بحلول شهر حزيران/يونيه أو تموز/يوليه من هذا العام. وعندئذ سوف يترك أهل دارفور حقا تحت رحمة الجنجويد والعصابات وجميع الاشكال الأخرى التي وصفها السيد هولمز وصفا دقيقا في شهادته.

ولذلك اعتقد أننا نحن أيضا نرغب في الانضمام إلى الذين يطالبون المجتمع الدولي بمضاعفة جهودنا في محاولة للتوصل إلى حل للحالة في دارفور. وإلى أن تتكلل جهودنا بالنجاح، سيبقى هناك دائما أناس سوف يهربون إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى للنجاة بأرواحهم، حيث يواجهون حتى المزيد من التحديات.

أنا مسرور جدا من أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يلقي الضوء على حالة الناس هناك. ولقد انتظرنا صدور هذا التقرير ليذكرنا بأن الموضوع حقا يتعلق بالناس الذين يعانون في ذلك الجزء من العالم. وأحيانا، ننشغل هنا بجميع القضايا الصعبة ذات الآثار السياسية التي يمكن أن تطغى على أن الناس هم الذين يعانون. وإنني سعيد أن الأمم المتحدة تقوم أخيرا بأفضل ما تقوم به وهو تذكير المجتمع الدولي بأنه، في حين أننا نناقش عمليات حفظ السلام المختلطة والرسائل والمذكرات وما إلى آخره، تستمر معاناة الناس على الأرض؛ ويبقى الناس على الأرض تحت رحمة الجنجويد وجميع الأشكال الأخرى هناك؛ والناس على الأرض هم الذين ينبغي لنا أن نتذكر، لأن الأمر يخصهم في نهاية المطاف.

إنني أقول هذا كي أشكر السيد هولمز على تقريره. إنه لتقرير يصعب جدا سماعه. فلقد قال إنه يأمل ألاّ يعاود تقديمه مرة أخرى؛ ونحن نأمل أيضا أن نستمع إلى تقرير مختلف في المرة القادمة، لكن حسب الوتيرة التي نسير بها أشكّ في أن يحالفنا النجاح. دعونا نأمل ذلك.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وكيل الأمين العام، هولمز على إحاطته الإعلامية.

إن الصين جدّ قلقة إزاء الأزمات الإنسانية التي ما زالت تلحق الأضرار ببعض البلدان الأفريقية. وتعتقد الصين أن للأزمات الإنسانية في أفريقيا أسبابا جذرية مختلفة وخلفيات معقدة. فهي تشمل صراعات مسلحة على نطاق واسع أدت إلى وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين وتشريدهم، من قبيل الحالة الراهنة في الصومال، وصراعات عرقية وقبلية ودينية تقليدية تتمخض عنها أزمات سياسية تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية، كما هو الحال مع جيش الرب في شمال أوغندا والحال في دارفور في السودان.

وفضلا عن ذلك، أدت الفترات الطويلة من قلة التنمية إلى انتشار الفقر وما يواكبه من مآس إنسانية.

وبما أن الأسباب مختلفة، فينبغي أن يكون الرد عليها مختلفا. ينبغي بذل الجهود لوقف الصراعات الإقليمية ومنع نشوبها ووقف الكوارث الإنسانية على نطاق واسع من الظهور والانتشار. وينبغي أيضا بذل الجهود لتجنب النهج السياسية التي تفاقم هذه الحالات ولتعزيز المصالحة السياسية والانسجام والوحدة في البلدان المعنية. وينبغي مساعدة أفريقيا بكل صدق لتطوير اقتصاداها وللتخلص من الفقر ولتحسين مستوى المعيشة فيها. وبصورة عامة، يتحتم علينا اتباع نهج محدد لمعالجة الأسباب الجذرية وأعراضها، وذلك لتقديم الأفعال العملية على الكلمات الجوفاء، وتجنب الحديث عن الأزمات الإنسانية بطرائق مطلقة ومعزولة، وقبل ذلك كله، تجنب تسييس المسائل الإنسانية.

ويحتم الواجب على المجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا في تخفيف أزماها الإنسانية. ونقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية الدولية الأخرى. إننا نهيب بالشركاء الدوليين أن يستمروا في استعمال كل إمكاناهم وأن يتشاطروا حكمتهم وجهودهم الجماعية بغية دمج إدارة هذه الأزمات. وينبغي للمانحين المعنيين أن يلتزموا بكل إخلاص بما أعلنوا عنه من تبرعات وأن يزيدوا من تمويلهم للمساعدة الإنسانية في أفريقيا وأن يعالجوا مسألة النقص في تمويل الجهود الإنسانية بوصفها مسألة ملحة.

لقد أولت الحكومة الصينية دائما أهمية كبرى لمساعدة البلدان الأفريقية في تحسين وضعها الإنساني. فعلى مدار السنين، شاركت الحكومة الصينية، بقدر ما تستطيع وبسبل شتى، في جهود الإغاثة الإنسانية الدولية في أفريقيا. وسوف نواصل في المستقبل الانضمام إلى هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): وأنا كذلك أود أن أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية المفيدة عن الحالة الإنسانية في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وإنه لمن المفيد بصورة خاصة أن نستمع إلى الملاحظات التي كوّنها بنفسه، ونحن ممتنون للسيد هولمز لأنه قرر أن تركز أول بعثة ميدانية له، بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على أكثر الأزمات إلحاحا.

وتشاطر الولايات المتحدة الرأي القائل إن الجهود الدولية منذ عام ٢٠٠٤ قد نجحت إلى حد كبير في إعادة الاستقرار إلى الحالة الإنسانية في دارفور. فلقد ساعدت جهود الإغاثة الكبيرة في تقليل الوفيات وخفض مستويات سوء التغذية إلى ما دون عتبة الطوارئ. لكن، وكما لاحظ وكيل الأمين العام هولمز، تحولت في السنة الماضية مؤشرات رئيسية إلى الأسوأ والآن يحدق الخطر بإنجازاتنا الجماعية. فالعنف المتصاعد، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف عمال الإغاثة، قد زاد من وضع القيود على الوصول إلى السكان المحتاجين، وتواصل حكومة السودان تضييق الخناق البيروقراطي على جهود الإغاثة – مما يبقي دارفور على حافة الكارثة. ونحن نشيد بالاتفاق المبرم مؤخرا بين الأمم المتحدة وحكومة السودان على رفع القيود المفروضة على العمال في المجال الإنساني في دارفور. بيد أننا نلاحظ أن التزامات مماثلة قد قطعت و لم يتم الوفاء بها في الماضي. ولذلك، ندعو مرة أخرى حكومة السودان إلى التقيد بجميع التزاماها وإلى إزالة إعاقتها للعمليات الإنسانية في دارفور.

وينتابنا القلق العميق بسبب استمرار تصاعد العنف في دارفور، بما في ذلك الاستهداف المباشر للعمال في المجال الإنساني عن طريق خطف السيارات وعمليات الاعتقال وحالات الغزو المسلح لمجمّعات المنظمات غير الحكومية. وموظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين

ينسقون شؤون التوعية بالأمن فيما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني يتزايد التحرش بهم ويُمنعون من القيام بعملهم. وبيئة العنف والترويع هذه تؤثر في معنويات عمال الإغاثة الذين يعملون فعلا في بيئة شديدة التحدي وتؤثر سلبا في قدرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على توظيف وإيفاد موظفين أكفاء.

في الأسبوع الماضي شاهدنا مزيدا من العنف في شرق تشاد، ما أفضى إلى تشريد ثمانية آلاف من المدنيين في منطقة تستضيف فعلا عددا كبيرا من اللاجئين السودانيين. وذلك يؤكد على الأثر الأوسع للصراع في دارفور في المناطق المجاورة. إننا نؤيد تأييدا قويا دعوة وكيل الأمين العام هولمز إلى نشر قوة لحفظ السلام في شرق تشاد ونشجع الأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على طرائق متعلقة بتلك القوة مع حكومة تشاد في أقرب وقت ممكن.

ونشاطر توقعات السيد هولمز الإيجابية فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جنوب السودان. وبتحقيق تسوية عن طريق التفاوض لحرب أهلية دامت ما ينيف عن عشرين سنة يمكن لأهالي جنوب السودان الآن أن يركزوا على الانتعاش والتنمية. ونحن نعترف بأن الدعم المستمر لإعادة تأهيل البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية له أهمية حاسمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ونعترف أيضا بأن المساعدة للاجئين العائدين والمشردين داخليا وأيضا الدعم للجماعات التي تتلقاها أمران جوهريان لعملية إنعاش جنوب السودان. وإننا نشيد بعمل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في قيادة الجهود لمساعدة المشردين من السودانيين على العودة إلى منازلهم وبدء حياتهم من جديد.

وإنهاء العنف والمعاناة في دارفور يبقى من المسائل ذات الأولوية العليا بالنسبة إلى الأمم المتحدة. ونواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات الدولية الشريكة لنا لإيقاف الصراع وضمان إيصال الإغاثة الإنسانية ومساءلة الأفراد المسؤولين عن الفظائع المقترفة ضد أهل دارفور.

ونرحب بالمحادثات التي جرت مؤخرا بين الأمين العام بان والرئيس البشير والتي تؤكد على التزام حكومة السودان بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أديس أبابا. وندعو حكومة السودان إلى الوفاء بالتزاماتها وإلى تيسير تنفيذ الإطار المتفق عليه، بما في ذلك نشر قوة مختلطة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وسيصدر مجلس الأمن حكمه إزاء التزام حكومة السودان بتحقيق التقدم الحقيقي صوب السلام والأمن لأهل دارفور.

السيد بل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): نشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد هولمز، على تقريره عن بعثته إلى أفريقيا مؤخرا.

نود أن ندلي أولا بتعليقات قليلة على الحالة في دارفور. لدى بلجيكا قلق شديد بسبب تزايد العنف والتوترات في دارفور منذ الصيف الماضي. ومصرع خمسة جنود سنغاليين من قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يوفر لنا مثالا يبعث على الحزن على هذا التصعيد، ونود، مثل السيد هولمز، أن نعرب عن تعازينا لأسر هؤلاء الجنود. والهجمات على المدنيين، التي تقوم بها على السواء كل من القوات الحكومية والقوات والميليشيات المتمردة، مستمرة، ويزداد عدد الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. وهذه الانتهاكات من الواضح أنها غير مقبولة، ولا يمكننا أن نطيق مواصلتها.

وبلجيكا، إذ تؤكد على المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق حكومة السودان، تصر على وجوب ضمان كل الأطراف لحماية المدنيين. وابتغاء إيقاف تصاعد العنف، يجب على حكومة السودان أن تنهي الإفلات من العقاب ويجب عليها أن تعتقل فورا الأشخاص المسؤولين حتى يجازوا على الأعمال التي اقترفوها. وترحب بلجيكا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي في مجلس حقوق الإنسان والذي هو دلالة على القلق العميق لدى المجتمع الدولي برمته إزاء حالة حقوق الإنسان في دارفور.

وتردي الحالة الأمنية أعاق أيضا وصول المعونة إلى دارفور. لقد تناول السيد هولمز هذه المسألة. ولدى بلجيكا قلق من أن مستوى الخطر على المنظمات الإنسانية بلغ حدا تتعرض عنده أكبر العمليات الإنسانية في العالم للتهديد. وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بالمناقشات مع الحكومة السودانية بشأن توفر سبل الوصول إلى المساعدة الإنسانية، وبشأن ضمانات الأمن للعمال في المجال الإنساني وبشأن القضاء على البطء البيروقراطي.

وبالإضافة إلى ذلك، ترحب بلجيكا بالتوقيع بين حكومة السودان والأمم المتحدة في ٢٨ آذار/مارس على البلاغ المشترك بشأن تيسير القيام بالأنشطة الإنسانية في دارفور. ونأمل أن ينفذ بسرعة التزام الحكومة هذا.

وبالكلام على نحو أعم تشعر بلجيكا أنه يجب على المجتمع الدولي، لضمان السلام في دارفور، توخي استراتيجية عالمية تتكون من بضعة قطاعات. ويجب أن تكون هذه القطاعات تكميلية وغير قابلة للتبادل. وفي موازاة ذلك يجب علينا زيادة الجهود لإعادة بدء العملية السياسية على أساس اتفاق السلام في دارفور، والقيام سريعا بوزع قوة فعالة ونشيطة لحفظ السلام، وأخيرا بممارسة الضغط على الأطراف من أجل التعاون.

وعلى الأمد القصير، نظرا للهشاشة الشديدة للحالة الأمنية والإنسانية، من المهم أن تُنفذ تدابير الدعم الثقيل على نحو ملح. ونشاطر تحليل السيد هولمز بأن الحالة في دارفور صرفت انتباه المجتمع الدولي عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحث الأطراف على اتخاذ تدابير فعالة للإسراع بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوخى بحزم الوفاء بالتزامه بالمساعدة في هذا التنفيذ.

لقد ذكر السيد هولمز البعد الإقليمي للأزمة الإنسانية، وعلى وجه الخصوص حقيقة تأثيرها في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبلجيكا، مثل السيد هولمز، قلقة من تداعيات مختلف جوانب الحالة الإنسانية على السكان المدنيين في هذين البلدين، تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ووفد بلدي على اقتناع بأن حماية المدنيين والمشردين واللاجئين يجب أن تحظى بالأولوية المطلقة لدى المجتمع الدولي. ويجب علينا فعلا أن نعمل بنشاط ابتغاء كبح الترويج للصراع في دارفور.

وما يقلقنا هو استمرار الصراعات بين الجماعات وعبر الحدود في شرق تشاد. وخلال الشهور الثلاثة المنصرمة أدت هذه الصراعات إلى زيادة لافتة للنظر في عدد المشردين - ١٤٠ ألف شخص الآن - وزادت من تفاقم انعدام الأمن داخل مخيمات اللاجئين الاثني عشر وحولها، وأيضا في المدن والقرى.

وتدين بلجيكا بقوة أي استغلال للسكان وتجنيدهم القسري، ومنهم الأطفال، من قِبَل مختلف الجماعات المتمردة.

وبلجيكا قلقة أيضا بسبب الظروف الأمنية في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى. والحالة الأمنية هناك لا تزال بالغة الهشاشة، كما أشار السيد هولمز. وما يبعث على القلق

المعلومات التي تفيد بأن عدد الذين تعين عليهم ترك منازلهم بسبب العنف يتجاوز الآن ٢٨٠ ٠٠٠ شخص.

ونحيط علماً بأن الرئيس بوزيزيه يجري تحقيقاً متعمقاً في جميع أعمال العنف التي ربما يكون العسكريون قد ارتكبوها. وهنا، لا بد مرة أخرى من مكافحة الإفلات من العقاب من أجل إقامة السلام الدائم.

وعلى وجه العموم، تؤيد بلجيكا من حيث المبدأ إرسال قوة لحفظ السلام إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لحماية السكان المدنيين المعرضين للخطر، ومنع الهجمات عبر الحدود. وينبغي الحصول على موافقة مسبقة من الحكومات المعنية قبل نشر القوات، وأن تتوفر للقوة وسائل كافية وولاية قوية حتى يمكنها أن تكفل على نحو فعال السلامة والأمن لنفسها وللسكان المدنيين على حد سواء. وترى بلجيكا أن أحد الدروس الأساسية المستفادة على امتداد السنوات القليلة الماضية أن القوة الموفدة يجب التخطيط لها بغرض دعم آفاق عملية سياسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الحالة الإنسانية في بلدان أفريقية أخرى تتطلب أيضاً أن يوليها المجتمع الدولي أكبر اهتمام.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية التي تبعث على الإمعان في التفكير، وعلى ملاحظاته بشأن رحلته الأخيرة إلى السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في خضم تحديات جمة لحماية المدنيين، نظراً للصراع المستمر في دارفور وآثاره الجانبية التي تتسبب في معاناة إنسانية متزايدة لمئات الآلاف من المدنيين. ونشاطر السيد هولمز قلقه إزاء تردي الحالة على أرض الواقع وتزايد عدد المتضررين بالصراع وبالهجمات على مخيماتهم، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وندعو حكومة السودان والحكومات الأخرى إلى أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين.

ونظراً للأهمية الحاسمة لإيصال الإغاثة الإنسانية، نود أن نشيد بجميع الوكالات الإنسانية التي ما زالت نشطة رغم أعمال العنف والهجمات ضد العاملين فيها. ويشير عدد من التقارير إلى أن استهداف العمليات الإنسانية وموظفيها ومعداتها أصبح أمراً معتاداً في دارفور، ويقلقنا أن الأعمال الإنسانية قد لا يمكن إدامتها على الأجل الطويل. ونحث حكومة السودان على أن تواصل مشاركتها وتقدم كامل تعاونها مع الوكالات الإنسانية.

وترحب سلوفاكيا بالتوقيع مؤخراً على بلاغ بين الأمم المتحدة وحكومة السودان لتخفيف العبء الإداري الذي يعرقل عمليات الإغاثة، فضلاً عن تمديد الوقف الاختياري على القيود المفروضة على عمليات المنظمات غير الحكومية. إلا أننا نود أن نعرب عن استمرار قلقنا إزاء العقبات البيروقراطية التي تعرقل العمل الإنساني في دارفور، بما في ذلك التأخير في إصدار التأشيرات وتصاريح العمل.

وترى سلوفاكيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يلبي الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً في المنطقة بطريقة قوية وفعالة وفي توقيت حسن. ولهذا، نود أيضاً أن نؤكد موقفنا بأن نشر قوة دولية فعالة لحفظ السلام في المنطقة هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح في دارفور وشرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالنظر إلى أن الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أمر غير مقبول، ينبغي أن يكون من الجلي تماماً أنه لا بد من مساءلة الأفراد المسؤولين عن الفظائع المرتكبة في دارفور وفي الدول المجاورة. وفي هذا الصدد، نؤيد تمام التأييد التحقيق الذي أجراه المدعي

العام للمحكمة الجنائية الدولية، ونطالب حكومة السودان بأن تقدم كل التعاون اللازم في هذا الشأن.

وبغية منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، نرى أنه ينبغي أن ينظر المجلس أيضا في استخدام الجزاءات المحددة الهدف على نحو أكثر فعالية في المستقبل.

وأخيراً، فإن سلوفاكيا ما زالت تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في عدد من البلدان في أفريقيا. ولإدراكنا التام للحالة البالغة السوء للمدنيين، لاسيما النساء والأطفال المحاصرين جراء الصراع المسلح، نود أن نعرب عن تأييدنا لاستمرار جهود الأمم المتحدة لتعزيز حماية المدنيين والآليات الإنسانية، وتمكين المجتمع الدولي من الاستجابة للأزمات والحالات الإنسانية الطارئة بطريقة ناجعة وحسنة التوقيت.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسأل وكيل الأمين العام عن البلدان الأفريقية الأخرى التي يعتزم زيارتها في المستقبل. ونظراً لقلقنا العميق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في زمبابوي، سنكون ممتنين للسيد هولمز لو أمكنه أن يعطينا مؤشراً على ما إذا كان يخطط لزيارة زمبابوي أيضاً.

السيد بيابارو - إبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات والمؤثرة بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، بما في ذلك دارفور وجنوب السودان. ولا شك في أن الصورة قاتمة والتحديات عتية. ولا بد من تشاطر المسؤولية على كل المستويات، وعلى المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن أن يضطلع بنصيبه من المسؤولية.

وهذه حالة مفجعة تؤثر على حياة من يتعرضون لخطر جسيم. ولا يمكننا أن نقبل بمفهوم تنصل الحكومات، وبوجه أعم السلطات السياسية، في البلدان المعنية من مسؤوليتها. غير أن الحالة، كما ذكر وكيل الأمين العام بإفاضة، معقدة ولا يمكن لأي بلد بمفرده مواجهتها. ولهذا، نؤيد نداء وكيل الأمين العام بضرورة التوصل إلى حلول على الصعيد الوطني عن طريق ممارسة الضغط على كل الجهات السياسية الفاعلة في البلدان المعنية. وتمثل القيود المفروضة على عمل الموظفين العاملين في الحقل الإنساني أمراً لا يمكن التغاضي عنه، كما أننا ندينه.

وفي الوقت ذاته، فإننا نشدد بصفة خاصة على أهمية المساعدات الدولية التي لا بد أن تقدم من خلال استراتيجيات إقليمية لحل المشاكل الخطيرة التي أدت إلى الحالة المؤلمة التي يعاني منها حالياً السكان المدنيون في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ودارفور.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن أيضاً يسرنا أن نرحب بالسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق مساعدات الإغاثة الطارئة. وفي مناسبة اجتماعه الأول هذا مع مجلس الأمن، نتمنى له كل التوفيق في منصبه الهام.

وكما أكد السيد هولمز في إحاطته الإعلامية عن رحلته إلى المنطقة، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان ما زالت تثير القلق الشديد وغير المبرر. ويقلقنا بشكل خاص تزايد عدد اللاجئين والمشردين داخلياً وكذلك تزايد الهجمات التي تشنها مجموعات مسلحة ضد السكان المدنيين. والسياق الأمني الذي يتعين على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية أن تعمل في إطاره يبدو صعباً للغاية.

إن المشاكل الإنسانية في دارفور - وفي كل مناطق الصراع - لا يمكن تسويتها إلا بالتوصل إلى حل سياسي مستقر للأزمة؛ وهذا يتطلب أن تصبح كل المجموعات

المسلحة التي بقيت خارج إطار اتفاق سلام دارفور جزءاً من ذلك الاتفاق. ونحن نؤيد جهود السيد يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام في دارفور، وجهود السيد سالم أحمد سالم، وسيط الاتحاد الأفريقي المعني بدارفور، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وتكتسي القرارات التي توصلت إليها حكومة السودان بمساعدة السيد هولمز، والتوقيع في ٢٨ آذار/مارس على بلاغ مشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور تكتسي أهمية كبيرة. ونتوقع من حكومة السودان أن تنفذ ذلك البلاغ بشكل كامل وصارم.

إن حكومة السودان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة المدنيين في دارفور. ولكن، بدون مساندة فعالة من جانب الأمم المتحدة، قد يتعذر تحقيق ذلك الهدف. ولذلك نرى أن من المهم أن نقوم على جناح السرعة بتنفيذ خطة الحل المرحلي لقضية دارفور، كما يقترح الأمين العام، عن طريق تدابير الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور والقيام بالتالي بعملية مختلطة هناك، بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومن المهم، في سياق الحوار مع حكومة السودان، التوصل إلى اتفاق على معايير الإسهام بقوة حفظ السلام للأمم المتحدة في دارفور.

وتوصيات الأمين العام يمكن أن تساعد على تخفيف حدة الحالة الإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وتتعلق التوصيات بوزع قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في مختلف مناطق السودان، ويكون الهدف الرئيسي للقوة حماية السكان المدنيين. والطرائق المحددة لهذا الوجود يجب أن توافق عليها الأمم المتحدة وحكومات تلك البلدان. ونؤيد العمل الذي قامت به الأمانة العامة في هذا المجال.

ولا يمكن تحسين الحالة الإنسانية في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بدون مواصلة المساعدة، بما في ذلك المساعدة في توفير الغذاء، من جانب المجتمع الدولي. ونرى أن من المبرر تماما استعمال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لدعم الأنشطة الإنسانية القليلة التمويل للسودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ونأمل في أن تخصص الأموال على أساس موضوعي وليس ذا طابع سياسي.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد هولمز، على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا. نحن، أيضا، نشعر بالسرور البالغ بتعيينه، ونتمنى له كل ما يمكن من النجاح في مهمته البالغة الأهمية. ونرحب بحقيقة أن رحلته الأولى كانت إلى منطقة تشتد فيها خطورة الحالة الإنسانية – حالة تناولها مجلسنا، ويجب عليه أن يواصل تناولها.

وخطورة الحالة الإنسانية، كما وصفت لنا قبل هنيهة، في السودان، في دارفور، وفي تشاد، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تثير أسئلة كثيرة وتجعل من الواضح أنه ينبغي أن تكون مصدرا لبالغ قلقنا. وأعتقد أن ما هو أكثر لفتاً للنظر في دارفور تردّي المؤشرات الإنسانية التي تقترب من مستويات حالة الطوارئ، على الرغم من ملاحظة تحسن طفيف السنة الماضية بسبب الجهود غير العادية والضخمة التي بذلها العاملون في المجال الإنساني في دارفور. وفي رسالة الرئيس البشير إلى الأمين العام المؤرخة ٦ آذار/مارس أعاد ذكر استقرار هذه المؤشرات.

ولذلك مما يبعث على القلق بوجه خاص، في اعتقادي، أن نسمع أن تدهور الحالة في دارفور يمكن أن

يقوض تقويضا خطيرا العمل الرائع الذي قامت به الجهات الفاعلة في الميدان. وأعتقد أنه يجب على المجلس أن يشيد بالشجاعة التي أبداها آلاف الأفراد العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل على الرغم من العنف والتحرش والتهديدات التي يواجهونها، وعلى الرغم من القيود المفروضة على وصولهم إلى قرابة أربعة ملايين إنسان في دارفور يعتمدون على المساعدة الدولية. وأنا على ثقة تامة بأن الرئاسة ستجد وسيلة للإعراب عن تقدير المجلس للعمل الذي قام به أفراد المساعدة الإنسانية في الميدان الذين يستحقون دعمنا التام.

وفضلا عن ذلك، نجد أن ما يبعث على القلق على نحو خاص استمرار تشريد الأشخاص في دارفور منذ مطلع السنة. فقد أُجبر عشرات الآلاف من الناس على الهرب من منازلهم منذ كانون الثاني/يناير بسبب الحالة السائدة المتمثلة في انعدام الأمن والعنف ضد المدنيين. وبلغت المخيمات حدود قدرتها الاستيعابية، بينما يستمر المشردون في الوصول يوميا. وأعتقد أن المجلس يجب عليه أن يضع التركيز على هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الصادمة التي تلقيناها فيما يتعلق بالأعمال الوحشية وأعمال العنف الجنسي الواسع النطاق يجب أن تقوي عزيمتنا على العمل وعلى محاكمة المقترفين لهذه الأعمال.

وأعتقد أن مجلس الأمن متفق، نظرا إلى الحالة المأساوية، على الاستراتيجية العامة التي ينبغي أن ترشدنا في مساعينا لمعالجة المسائل الإنسانية والسياسية ولتعزيز وجود قوات حفظ السلام في الميدان. وسأعلّق على كل من هذه النقاط.

أولا، أعتقد أنه يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتحسين الحالة الأمنية في دارفور، من ناحية حماية المدنيين وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. ولاحظت أن الرئيس البشير، في رسالته الموجهة مؤخرا إلى الأمين العام، ذكر أن حماية المدنيين من مسؤولية الشرطة السودانية. أعتقد أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يقبل مثل هذا التصريح. وكما ذكر السيد هولمز، تقع على عاتق الحكومة السودانية مسؤولية خاصة لدرء حدوث كارثة إنسانية.

وخطورة الحالة الإنسانية، كما وصفها السيد هولمز، والانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، وأعمال العنف التي تحمل يوميا أعدادا متزايدة من السودانيين على الهرب من منازلهم – كل هذه دلائل واضحة على استمرار مناخ العنف العام في دارفور وعلى عدم قيام السلطات السودانية بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ومن الطبيعي أن المسؤولية عن الحماية – وذلك شيء ناقشناه مطولا في سنة ٢٠٠٤ – تقع على نحو رئيسي على عاتق الحكومة، ولكن عدم قيامها بتحمل مسؤوليتها يحمل المجتمع الدولي على التدخل. وكل الأطراف الموجودة ميدانيا تتحمل المسؤولية عن استمرار مناخ العنف العام هذا، ولذلك يجب على المجلس أن يكون على استعداد للخلوص إلى الاستنتاجات الضرورية.

ثانيا، من الضروري تيسير سبل وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع الأشخاص الذين تتطلب حالتهم المساعدة. ولاحظت فرنسا الضمانات التي وفرتها مؤخرا الحكومة السودانية والتي ترمي إلى تيسير القيام بالعمليات الإنسانية في دارفور. تلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها ليست سوى خطوة. ونأمل في أن تتخذ السلطات السودانية، على كل المستويات، هذه التدابير بطريقة حازمة.

اسمحوا لي بأن أذكّر بأن إزالة العقبات التي تعترض العمليات الإنسانية هي أحد الأهداف المشتركة المتفق عليها في البلاغ المشترك المواقع من قِبَل الأمم المتحدة والحكومة السودانية في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

بيد أن الجهود الإنسانية لا يمكنها أن تحل المشكلة الأساسية في السودان، التي تتطلب حلاً سياسيا. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد التأكيد على دعم فرنسا الكامل للجهود التي يبذلها وسيطا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يان إلياسون وسالم أحمد سالم، لضمان تقيد جميع الأطراف بوقف إطلاق النار ولتشجيع استئناف العملية السياسية بمقتضى اتفاق أبوجا.

وأود أن أعيد التأكيد على دعمنا لجهود الأمين العام، الذي يعمل بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، لنشر قوة لحفظ السلام في دارفور تكون لديها قدرة على ضمان سلامة السكان المدنيين.

وعلى ذكر القوة الأفريقية، أود أن أتقدم بالتعازي لحكومة السنغال لفقدالها خمسة جنود كانوا يعملون من أجل السلام في دارفور.

لقد أحطنا علما بالاتصالات الأخيرة التي تمت في الرياض بين الأمين العام والرئيس البشير. وننتظر تأكيدا خلال الأيام القليلة القادمة للإشارات التي أرسلت. ونتوقع من الحكومة السودانية أن تنفذ الالتزامات التي أعلنتها في أديس أبابا في شهر كانون الأول/ديسمبر. ويبدو لنا أن مجلس الأمن لا يستطيع المزيد من الانتظار لأن مصير شعب دارفور واستقرار المنطقة على المحك.

وفيما يتعلق بما للأزمة من آثار على البلدان المجاورة، أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. فلقد تشرد عشرات الآلاف من الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد خلال الشهور القليلة الماضية، وأكد وكيل الأمين العام على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة الإنسانية. وتشاد، شأنها شأن جمهورية أفريقيا الوسطى، تحتاج إلى دعمنا بأسرع ما يمكن إذا كان لها أن تلبي احتياجاتها الكبيرة.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، الحالة الإنسانية صعبة بصورة خاصة في جميع أنحاء شمال البلد. فهناك عمليات تشريد جديدة على نطاق واسع وأعمال من سوء المعاملة ضد المدنيين، تثير الإزعاج بصورة خاصة. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالتحليل الذي قدمه لنا السيد هولمز، وكذلك بالاستجابات التي اقترحها.

أما بخصوص الشمال – الشرقي، يرتبط انعدام الأمن بصورة وثيقة بعدم الاستقرار في منطقة الحدود بين تشاد والسودان. ونرحب بالإعلان الأخير المتعلق بقيام مكتب منسق الشؤون الإنسانية بإنشاء مكتب تنسيق في شمال البلد. ويعتقد بلدي أن نشر قوة للأمم المتحدة على الحدود الشرقية، الأمر الذي يرغب فيه الرئيس بوزيزي والذي ناقشناه في الفترة الأخيرة ضروري بصورة قاطعة.

وأؤيد كذلك تحليل السيد هولمز بخصوص تشاد. وأعتقد أن المجتمع الدولي قد قلّل لفترة طويلة جدا من خطورة الأزمة التي ألمت بالبلد بسبب الحالة في دارفور. فلقد أدى العنف إلى تشريد ٠٠٠ ١٢٠ نسمة في الجزء الشرقي من البلد، إلى جانب ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ. وبالرغم من قلّة الموارد والقيود المفروضة على السكان المدنيين، وافقت تشاد على بذل جهد كبير باستقبالها ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ في أراضيها. لكنّ الحالة هشة، كما نعرف جميعا. فالمنظمات الإنسانية، بإمكانياتها المحدودة، يتعين عليها أن تتعامل مع الأعداد المتزايدة من الأشخاص المشردين، وانتشار انعدام الأمن، بما في ذلك في منطقة المخيمات.

ولاحظت أن السيد هولمز قد ذكر أن الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من البلد قد زادت سوءا منذ بعثة مجلس الأمن. وأفهم أن السيد هولمز يعتقد أن الجيش التشادي، الذي عليه أن يتصدى لهجمات قوات المتمردين، غير قادر على ضمان الأمن في المنطقة. وأعتقد أنه سيكون

من الأهمية بمكان بالنسبة لإدارة بعثات حفظ السلام – التي أُقرت مبادئها عندما جاء وزير خارجية تشاد، السيد أحمد علاّمي لمخاطبة مجلس الأمن – أن تنشر على وجه السرعة في إنجمينا، وأن نتلقى تقريرا عن الحالة كي نستطيع اتخاذ أي قرارات ضرورية.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): ونحن، أيضا، نود أن نتقدم بالشكر للسيد هولمز على المعلومات الحديثة التي قدمها، وعلى إبلاغنا عن الحالة في ذلك الجزء من المنطقة الأفريقية. إننا نشاطره مخاوفه المتعلقة بتدهور الحالة الأمنية هناك، التي زادت من إعاقة برامج المساعدة الإنسانية.

وبالرغم من النوايا الطيبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، نأسف أن السكان المدنيين، لا سيّما الأشخاص المشردين واللاجئين من البلدان الثلاثة التي أشار إليها، ما زالت تنقصهم الحماية وما زالت الحالة واحدة من الحالات التي تتسم بالإفلات التام من العقاب. وفي ظل هذه الحالة الصعبة على الأرض، التي سمعنا فيها أن النساء والفتيات يُغتصبن ويتعرضن لأعمال أخرى من سوء المعاملة وأن الأطفال تجندهم المليشيات والجماعات المشاركة في الصراع، نجد أنفسنا متوحِّلين فيما يبدو أنه مناقشات فنية بشأن وجود الأمم المتحدة، ووجود الاتحاد الأفريقي في حالة دارفور والوجود المتعدد الأطراف في حالة تشاد. إننا نرى عواقب هذا التأخير متمثلة في الأرواح البشرية التي تُزهق.

وكغيرنا، نرى أن الحل لأزمة دارفور هو الأساس لاستعادة الاستقرار للسودان وللمنطقة ككل، خاصة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، ندعم جميع الجهود التي تبذل، بما في ذلك العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان إلياسون، ووسيط الاتحاد الأفريقي، السيد سالم أحمد سالم، للتشاور مع أطراف الصراع المختلفة بهدف دفع عملية السلام إلى الأمام.

ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في إطار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، الذي بشأنه سيواصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية بذل جهوده. وفي ذلك الصدد، من المهم أن تقوم الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ خطة للتنمية الاجتماعية في المنطقة.

ونعتبر أيضا الاتفاق الذي وقّعته الحكومة السودانية والأمم المتحدة أداة إيجابية بغية تسهيل توزيع المساعدة الإنسانية. وفي هذا الشأن، نود أن نسأل السيد هولمز عمّا يعتقد أن بمقدور مجلس الأمن القيام به لمراقبة التنفيذ التام للاتفاق، الذي نرى أنه هام جدا لحماية السكان المدنيين عن طريق تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية إليهم.

ونود كذلك أن نسأل عما إذا كان مكتب منسق الشؤون الإنسانية قد اتخذ تدابير للاستعداد لموسم الأمطار المقبل لضمان وصول المساعدة الإنسانية دون المزيد من العوائق في تلك المنطقة.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد هولمز، على إحاطته الإعلامية الواضحة، والمفصلة، والبالغة القوة، على نحو خاص.

وأرحب بأن أيا من أعضاء المجلس لم يقل إن هذه المسألة تقع في نطاق محافل أخرى للمنظمة. ويبدو أنه، عندما تعبر المعاناة الإنسانية الحدود، فإن مجرد ذلك الأمر يجعلها مسألة يجب على مجلس الأمن معالجتها. وينبغي لنا ألا ننسى أنه على الرغم مما تثيره الحدود من اهتمام للدبلوماسيين، والسياسيين، وواضعي الخرائط، فهي لا تكتسي أهمية تذكر أو بلا أهمية على الإطلاق للناس الذين يعيشون في مثل هذه المنطقة.

وتشدد بنما على أنه يجب علينا إيجاد آليات لكفالة أن تعمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة ومحافلها بمزيد من التنسيق. وينطبق ذلك بشكل خاص على مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وقد أوفد مجلس الأمن مؤخرا بعثة إلى السودان لم يؤذن لها بالدخول. وتجاهل مجلس حقوق الإنسان وباقي المنظمة تلك الحالة البائسة. وعلاوة على ذلك، اتخذ مجلس حقوق الإنسان للتو قرارا بشأن السودان، و لم نحط علما بذلك رسميا هنا.

وتؤكد بنما أيضا على وجوب أن يكون لإعلان رؤساء دولنا أو حكومتنا لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) ، الذي ربط بين الأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان وأنشأ مبدأ المسؤولية عن الحماية، تأثير فعلي. وذكر السيد هولمز في نهاية عرضه أن الوضع المؤسف لحالة حقوق الإنسان في المنطقة يرتبط ارتباطا واضحا بالحالة السياسية.

والتوجه السائد في المنظمة هو أن المشاكل السياسية تعالج بصورة بيروقراطية من قبل الأمانة العامة أو الدبلوماسيين - وهو توجه نتبعه اليوم. وأتساءل عما إذا كان من غير المناسب للمنظمة كفالة أن يتناول القادة السياسيون الحاليون في مختلف المناطق والبلدان، لدى تناولهم لحالات من هذا القبيل، الأمور بأنفسهم، والتأكد من أن الزيارات إلى هذه البلدان لا تعزز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية فحسب، بل أيضا ، وإلى حد ما، العلاقات بين القادة السياسيين، وكفالة أن هؤلاء القادة - الذين تتوفر لديهم، شأنهم في ذلك شأن الدبلوماسيين، طريقة للاتصال بعضهم ببعض - يواجهون بمزيد من العزم والإقدام مشكلة انتهاكات حقوق الإنسان.

هل يود السيد هولمز الإدلاء بأي تعقيب على هذه المسائل؟

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الترحيب بوكيل الأمين العام جون هولمز في أول اجتماع له مع مجلس الأمن، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية عن زيارته الأخيرة إلى السودان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نتشاطر الرأي القائل إن الحالة الإنسانية في المنطقة - في دارفور، وشرقي تشاد، وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى - تشكل مصدر قلق بالغ، لا سيما وأن البيئة هناك أصبحت تنطوي على مزيد من التحديات.

يؤيد وفد بلدي الملاحظة المتمثلة في أنه، ما لم يتم التوصل إلى حل سلمي دائم لمسألة دارفور، فالأزمة الإنسانية في المنطقة ستزداد استعصاء على الحل. غير أنه، في انتظار إحلال السلام في دارفور، ينبغي لجميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لكفالة المضي قدما دون وضع عراقيل أمام الجهود الإنسانية.

وبالتالي، فإننا نرحب بالتوقيع مؤخرا على البلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور. ونشجع حكومة السودان والأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإنسانية، على الاستفادة القصوى من هذا التيسير الأمر الذي يُسهم بالتالي في التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية.

ونؤمن بوجوب معالجة الاحتياجات الإنسانية باعتبارها مسألة ذات أولوية. غير أن أكثر الاحتياجات إلحاحا هي التسوية السياسية، التي يجب التوصل إليها كحل نهائي للأزمة الإنسانية في دارفور، وكإسهام في تسوية الأزمات في شرقي تشاد وشمالي جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالنتيجة التي آل إليها الاجتماع الذي عقده مؤخرا في الرياض الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لجامعة

الدول العربية، ومع الرئيس البشير، خاصة في ما يتعلق بالتزامهم بمضاعفة الجهود لإشراك جميع الأطراف في عملية السلام وتسريع وتيرة المصالحة السياسية، وتسليمهم بحاجة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية إلى العمل معا للسعي إلى إيجاد تسوية مبكرة وشاملة للصراع وإنهاء المعاناة الإنسانية في دارفور.

أما بخصوص الحالة الإنسانية في شرقي تشاد، فإننا نود الاستماع إلى مزيد من آراء وكيل الأمين العام بشأن كيفية إمكان الأمم المتحدة أن تُحسن الحالة في انتظار نشر بعثة للأمم المتحدة معنية بالرصد والحماية في المنطقة.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أرحب، أنا أيضا، بوكيل الأمين العام وأشكره على إحاطته الإعلامية، التي مكنتنا من تعزيز فهمنا لأسباب ودوافع عدم الاستقرار السائد اليوم في المناطق المتاخمة لدارفور.

واسمحوا لي في المستهل أن أقول إن إيطاليا تشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن بالغ قلقها بشأن الحالة الإنسانية في المنطقة، والإشادة بدور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهود الشخصية للسيد هولمز.

وإن حماية المدنيين في الميدان تُشكل أولوية نتشاطرها على نطاق واسع. وهي المبدأ التوجيهي لعملنا، مبدأ يجب أن نركز عليه دوما في مناقشاتنا وقراراتنا. وتؤيد إيطاليا دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، ونؤكد على ضرورة تعاون السلطات السودانية تعاونا تاما مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المشاركة في المنطقة. ونؤمن بأن توفير الأمن وضمان وصول المساعدات الإنسانية يكتسيان أهمية أساسية، كما ذكر ذلك بالفعل هذا الصباح.

وفي الوقت ذاته، نرحب بما أولاه وكيل الأمين العام هولمز، خلال زيارته لجوبا، من اهتمام للمشاكل التي لم تحل بعد في جنوب السودان. ونؤمن بأن ذلك يشكل إشارة هامة بغية تناول تلك المشاكل في إطار إقليمي مناسب. وينبغي للمجلس ألا يدع أزمة دارفور تحول انتباهه عن عملية السلام في الجنوب، وأن يجدد ممارسة ضغوطه الجماعية والفردية على الأطراف في ذلك الصدد.

وأخيرا، نرحب بالموقف التوافقي الذي أعرب عنه مجلس حقوق الإنسان بشأن احترام حقوق الإنسان في دارفور، ونتطلع إلى متابعته متابعة عملية.

وأود أن أوجه بعض الأسئلة إلى وكيل الأمين العام هولمز.

أولا، في ما يتعلق بالتوقيع على البلاغ المشترك بين السودان والأمم المتحدة، نؤمن بأنه يشكل التزاما هاما تم في وقت مناسب بالنسبة للعمليات الإنسانية. وقد وُقعت وثائق مماثلة في مناسبات سابقة، غير أنها للأسف لم تُنفذ بشكل كامل. فهل تلقى وكيل الأمين العام أية ضمانات إضافية بشأن تنفيذ البلاغ؟

ثانيا، ما هو رأيه في التداعيات الممكنة لهذا الخبر السار على مسار تقديم المساعدة الإنسانية؟ وهل يمكن اعتباره إشارة، أو بادرة إيجابية على حُسن النية من جانب السلطات السودانية، مما سيمكن من تعزيز الجهود الحالية على المسار السياسي أيضا؟

وأخيرا، بالنسبة إلى تشاد، أعتقد أن وكيل الأمين العام هولمز أعرب صراحة، بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء في تشاد، عن بعض علامات التفاؤل النسبي. فهل يتفضل بالمزيد من التوضيح بشأن ذلك وبإبلاغنا بما إذا كان لديه سبب للشعور بالثقة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن أعمق تعازي إيطاليا للسلطات السنغالية ولأسر حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الذين قتلوا يوم الأحد الماضي.

السيد القحطاني (قطر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أشكر السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية التي نشعر بعد سماعنا لها بنوع من القلق وبالصعوبات الإنسانية التي تواجهها بعض الدول الأفريقية في هذا الشأن. ونضم صوتنا إلى صوت الدول الداعية إلى معالجة الوضع الإنساني في هذه الدول على وجه السرعة وتقديم المساعدات اللازمة إلى الدول والشعوب المتضررة من الصراعات المسلحة.

لا شك أن الوضع الإنساني في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى يحتاج إلى مواصلة حكومات هذه الدول لجهودها الرامية إلى معالجة الوضع الإنساني فيها، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وبتوفير الحماية اللازمة للعاملين في المنظمات الإنسانية.

ونحن نشعر بنوع من الارتياح إزاء الاجتماعات واللقاءات الإيجابية التي عقدها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مع الحكومة السودانية في الأسابيع الماضية. ولعل تعهد الحكومة السودانية الصريح والتقدم الملحوظ في خطواتها بموجب شهادة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية خير دليل على هذا التطور النسبي على الأقل.

وعلى الصعيد السياسي، يرحب وفد بلادي بالاجتماع البناء الذي عقد في الخرطوم أيضا في الأسابيع الماضية بين الرئيس السوداني والسيد إلياسون والسيد سالم أحمد سالم لإحياء اتفاق دارفور للسلام. ونتمنى أن تؤدي مثل هذه الاجتماعات إلى تقليص اختلاف وجهات النظر بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة حول خطة المراحل الثلاث، وذلك بما يتماشى واتفاق دارفور للسلام وتفاهم أديس أبابا واتفاق أبوجا. وأيضا نرحب بالجهود التي تقوم بها دول المنطقة، حيث تناول مؤتمر القمة العربية في الرياض قضية دارفور وفحص السبل الكفيلة بإيجاد حل سريع وجذري لهذه الأزمة.

ويجب ألا نضيع أي فرصة لبناء السلام، سواء في دارفور أو في غيرها من مناطق الصراعات. ويجب أن نبني على ما توصلنا إليه من تقدم لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والفهم الصحيح لجذور الأزمة. لذلك فإننا نؤمن بأن الخيار العسكري لا يساعد في حل أي أزمة مهما كان مصدرها. ونؤمن بأن عوامل الخروج من هذه الأزمة تتمثل في الحوار الصريح القائم على الاحترام والنوايا السياسية الصادقة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

إن الدول الثلاث تقع عليها بالدرجة الأولى المسؤولية عن حماية مواطنيها واستخدام جميع الوسائل المشروعة لحماية سيادتها وأمنها الوطني. لذلك ندعو هذه الحكومات مرة أخرى إلى القيام بما يلزم في هذا الشأن والتحقيق أيضا مع المشتبه بهم ومحاكمتهم على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والقضاء على الإفلات من العقاب حتى تسود العدالة وسيادة القانون.

لدينا بعض الأسئلة التي نوجهها إلى السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. ونظرا لأن السيد هولمز لم يتطرق إلى المسائل السياسية والجهود السياسية التي يقوم بها السيد سالم أحمد سالم والسيد إلياسون، نريد أن نعرف رأيه في هذه الجهود التي يقومان بها. والسؤال الآخر هو: بما أن حكومة السودان لم ترفض الصفقة الثلاثية ولكنها تعرب فحسب عن تعارض بعض تفاصيل هذه الصفقة مع اتفاق دارفور للسلام، هل قام السيد هولمز ببحث هذا الأمر مع الحكومة السودانية؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الحافزة على التفكير.

والمثير للدهشة، بعد ثلاثة أعوام من مناقشة هذه المسألة لأول مرة، أن الحالة في السودان، وفي دارفور على وجه الخصوص، ما زالت باعثة على اليأس والأمر الأسوأ، أن الحالة، بالرغم من جهود مجلس الأمن وأسرة الأمم المتحدة والآخرين جميعا، انتقلت إلى البلدان المجاورة.

وفي السودان، دأب العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية، بمن فيهم العاملون التابعون للمنظمات غير الحكومية، على مساعدة أشد الضعفاء، في مواجهة العقبات الكبيرة والمستمرة. واعتقد أنهم يستحقون دعم المجلس واعترافه. والبيان المشترك أمر هام للغاية، ولكنه لن يصبح فعالا إلا إذا تم تنفيذه. والكثير من الترتيبات التي اتخذت في الماضي صار مصيرها الإهمال أو لم يتم تطبيقها. وبالتالي فإننا سنحاسب جميع المعنيين وسنتوقع منهم فعلا أن ينفذوا ما قالوا إنهم سيقومون به.

وبغية إحداث فرق حقيقي في الحالة الإنسانية التي سمعنا عنها، يلزم حكومة السودان، ويلزم المتمردون اليوم خاصة، أن يتخذوا المزيد من الخطوات الملموسة. ويلزم الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة. ويلزمنا الاتفاق على وقف لإطلاق النار وتنفيذه، والانخراط في عملية سياسية والتوصل إلى اتفاق، ووقف الهجمات على العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، ووقف الهجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان - وشأننا شأن الآخرين، نشعر بالحزن حيال مقتل خمسة من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في أوائل هذا الأسبوع - وعلى جميع المعنيين أن يفوا بمسؤولياتهم عن التمسك بالقانون الإنساني الدولي. وعلى نحو منفصل تماما، يجب على حكومة السودان أن تحافظ على وقفها للهجمات الجوية. وبطبيعة الحال، ننتظر أن نشهد انتشار مجموعة تدابير الدعم الثقيل والقوة المختلطة في أقرب وقت ممكن. وبدون اتخاذ إجراء عاجل بشأن جميع تلك النقاط من جانب كل المعنيين، فإننا سنواجه أزمة إضافية. وسيتمثل الخيار الحقيقي في ما إذا كنا سنتخذ تدابير قوية ضد مرتكبي الجرائم.

وفي ما يتعلق بتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا استمعنا إلى الأدلة وتلقينا تذكرة مروعة بالهجمات التي وقعت يوم السبت على قريتي تيرو ومارينا. وبالنسبة لضرورة توفير حماية كافية للمدنيين - وربما قبل كل شيء، حماية الأشخاص الموجودين في مخيمات الأمم المتحدة، الذين تم توفير الملجأ لهم ولكن لم يوفر لهم بعد الأمان - يلزمنا أن نوفر الأمان. ويحدوني أمل شديد للغاية في أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق مع الرئيس ديبي وحكومته. وبالطبع، فإن استعداد جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم وقبول وجود فعال للأمم المتحدة أمر هام. ولكنه أيضا يمثل مؤشرا إلى مدى خطورة الحالة ومؤشرا إلى السبب وراء حاجتها إلى المساعدة.

وأخيرا، وفي ما يتعلق بالسودان وجوبا، ومهما كانت صعوبة الأمر، علينا أن نواصل تأييدنا لعملية جوبا وللأفق الذي توفره لتوصيل الإغاثة، ومن المأمول التوصل إلى حل للازمة الإنسانية المستمرة والكبيرة للغاية في شمال أوغندا. وقبل كل شيء، علينا أن نواصل محاولاتنا لإنهاء أنشطة جيش الرب للمقاومة. وبالتالي، نرحب ترحيبا شديدا بجهود الرئيس شيسانو، ونؤكد على ما أورده المجلس في بيانه الرئاسي الصادر بتاريخ ٢٢ آذار/مارس (S/PRST/2007/6).

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد هولمز للرد على النقاط التي أُثيرت خلال المناقشة.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): سأحاول تغطية مختلف النقاط التي أثارها الممثلون الموجودون حول الطاولة.

أولاً، وإن كان لا يسرني أن أقول ذلك، لاحظت أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق بشأن تحليل خطورة الحالة الإنسانية في البلدان الثلاثة. وليس ثمة شك في خطورة الأمر وضرورة القيام بعمل. وأعتقد أن تلك رسالة قوية لنا جميعاً.

كما أنني اتفق في الرأي كثيراً مع الممثلين، كممثلي بلجيكا وفرنسا، الذين قالوا إن علينا أن نواصل بذل جهودنا بالترادف- سعياً للتوصل إلى حل سياسي، تلك الجهود التي يقودها في الوقت الحالي يان إلياسون وسالم أحمد سالم. ورداً على ممثل قطر، يسعدني أن أؤكد أنني أؤيد تلك الجهود السياسية تماماً. وأعتقد أن الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم يمكن للأطراف كافة أن توقع عليه وأن تحترمه بعد ذلك هو أمر أساسي تماماً، لأنه بدون ذلك، سيكون من الصعب للغاية تحقيق التقدم الذي ننشده ووضع حد للمشاكل الإنسانية التي أشرت إليها.

ومن البديهي أننا سنحتاج بالترادف مع ذلك إلى مواصلة الجهود لإرسال قوة حفظ سلام معززة في دارفور، واتفق مع من شددوا على ذلك. فمن الأهمية بمكان، كما ذكر ممثل جنوب أفريقيا، أن نقدم دعمنا المستمر لوجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. فهذه البعثة تواجه عدداً من الصعوبات- وليس آخرها الخسارة الفاجعة لعدد من أفرادها مؤخراً، بل إنها تواجه صعوبات في تنفيذ ولايتها في تلك الحالة. إنها تحتاج إلى دعمنا. تحتاج منا إلى الدعم المالي المستمر وغيره من أشكال الدعم بينما ننتظر تقويتها بحزمة الدعم المكثف، وفي نهاية المطاف بالقوة المشتركة، لأن ذلك ركن أساسي في قوة تنشأ مستقبلاً. وعليه، أرجو أن يسهم الجميع حسب إمكاناتهم في بقاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مكانها وأيضاً في تعزيزها مستقبلاً.

لقد تكلم الكثيرون بترحاب كبير عن البلاغ المشترك الذي اتفق عليه في ٢٨ آذار/مارس. وسأل كثيرون كيف يمكننا تدعيم ذلك. وأنا أكرر ترحيبي بذلك الاتفاق، وإن كنت أكرر أيضاً ما قلته في بياني الاستهلالي: إن مفتاح الحل لا يكمن في ألفاظ الاتفاق، بل فيما إذا كان سيُنَفّذ فعلاً. وكما أشار عدد من الممثلين، فقد شهدنا اتفاقات مماثلة في الماضي جرى احترامها لفترة من الوقت أحياناً، وانحسر الاحترام بعد ذلك. وما نريد أن نراه في هذه الحالة تحديداً هو التنفيذ على نحو مستمر وكامل. وأعتقد أن من المهم أن تتابع البلدان الممثلة حول الطاولة هذه، والمجتمع الدولي بوجه عام، تنفيذ الاتفاق في الخرطوم بنفسها من خلال ممثليها المحليين.

وثمة جزء هام في الاتفاق يقضي بإنشاء لجنة للمتابعة العملية تضم ممثلين للمانحين والمنظمات غير الحكومية، وهذه ستكون بمثابة آلية تكفل استمرار التنفيذ. ولكن، سيكون من المفيد للغاية أيضاً أن يولي ممثلو المجتمع الدولي في الخرطوم اهتماماً مستمراً لذلك. وعليه، كان من المفيد، مثلاً، أنه قبيل وصولي إلى الخرطوم في مناسبة الاجتماع السنوي لكونسورتيوم المعونة، المكرس لجنوب السودان أساساً، شدد ممثلو البلدان هناك بقوة على الحاجة إلى تسوية تلك المشاكل البيروقراطية وأفصحوا عن رغبتهم في رؤية بعض التقدم. واعتقد أن هذا النوع من الاهتمام موضع ترحيب بالغ، وبالطبع إذا ما رغب مجلس الأمن في المطالبة بتقارير منتظمة بشأن كيفية تنفيذ ذلك، ستكون تلك ولا شك خطوة مفيدة أيضاً.

وعلّق عدد من الممثلين على ما ذكرته عن الطابع الإقليمي للصراع وكيف أن تسوية الصراع في دارفور هي مفتاح حل الصراع الإقليمي. بالطبع، أنا أوافق على ذلك، لكنني أشير إلى أنه في كل حالة توجد صراعات وطنية ومسائل سياسية وطنية تحتاج إلى حلها بمعزل عن التوصل إلى

حل في دارفور. ويجب ألا يغيب ذلك عن بالنا، ومعالجة تلك المسائل أيضاً.

وكرر عدة ممثلين ذكر النقطة التي أشرت إليها عن أهمية إبرام اتفاق شامل للسلام في جنوب السودان وضرورة ألا يغيب ذلك عن بالنا. وأعتقد أن ممثلي جنوب أفريقيا وبيرو وإيطاليا، على سبيل المثال، أشاروا إلى ذلك. وأكرر أن هذا الأمر حيوي للغاية. وبما أن الاحتياجات الإنسانية الضرورية آخذة في التناقص، يسرني القول إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه بدأ وجوده في جوبا يتخذ طابعاً مركزياً بدلاً من وجود شبكة من المكاتب في جنوب السودان. لكننا لا نعمل إطلاقاً على سحب وجودنا، وإنما نظل على استعداد لمواجهة الأزمات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة. ومن المهم، مع ذلك، أن يؤازر نظام الأمم المتحدة المعني بالتنمية والإنعاش وإعادة البناء في تحقيق التنمية في جنوب السودان بصورة فعالة لكي لا تكون هناك فجوة ويتم الانتقال بشكل فعال.

وسأل ممثل سلوفاكيا عن صراعات أفريقية أخرى وعن خططي للسفر. إنني لا أزال في طور وضع اللمسات الأخيرة على خططي للسفر في الأشهر المقبلة، بيد أنني أود أن أقوم بزيارة للصومال بسبب المشاكل الإنسانية العميقة القائمة هناك، وذلك يعتمد بطبيعة الحال إلى حد بعيد على الحالة الأمنية. وأود أن أقوم بزيارة إلى أوغندا، وبالتحديد إلى شمال أوغندا، بسبب فداحة المشاكل التي تكلمنا عنها بالفعل، والحاجة إلى كفالة استمرار عملية السلام في جوبا، الأمر الذي يضع حداً للمشاكل القائمة هناك ويسمح للعديد من المشردين بالعودة إلى ديارهم. وأعتقد أن من الأهمية بمكان القيام في مرحلة مبكرة نسبياً بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنه أيضاً لا تزال هناك عمليات جمة ومشاكل هائلة. وأود كذلك أن أزور في مرحلة ما- ربما في وقت لاحق من هذا العام- منطقتي غرب أفريقيا والساحل، وأعتقد أنه ثمة حاجة إلى قيامي بهذه الزيارة في مرحلة ما.

وأعتقد أن هذا النوع من الزيارات من شأنه أن يمكنني من النظر ليس في حالات الصراع فحسب، وإنما أيضاً في المشاكل الناجمة عن الكوارث والمخاطر الطبيعية، وما يخلفه الفقر من عواقب. وليست لدي خطط في الوقت الراهن لزيارة زمبابوي بنفسي، لكن من الممكن أن يقوم بهذه الزيارة ممثل أقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت ما من هذا العام.

وسأل ممثل الاتحاد الروسي عن استخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في المنطقة. لديّ بعض الأرقام التي يمكنني تقديمها لأعضاء المجلس. ففي تشاد، أسهم الصندوق بـ ١٠ ملايين دولار تقريباً في عام ٢٠٠٦ وفي العام الحالي بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار حتى الآن. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهم الصندوق بـ ٥,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦ و٤,٥ ملايين في عام ٢٠٠٧. وبطبيعة الحال، استخدمنا الصندوق بكثافة في دارفور نفسها؛ ففي عام ٢٠٠٦، أسهم بمبلغ ٣٤ مليون دولار، وفي العام الحالي، أسهم بما يصل إلى ٣٩ مليون دولار في مجموعه، بما في ذلك قرض. ونواصل النظر في زيادة استخدام الصندوق في جميع تلك المناطق. ولكن أعتقد أنه بيان جيد لدور الصندوق في الاستجابة للاحتياجات العاجلة الذي أمكننا استخدامه على هذا النحو.

وسأل العديد من الممثلين، ليس آخرهم ممثل قطر، عن احتمالات إنشاء القوة المشتركة لحفظ السلام والنهج الثلاثي المراحل في دارفور، وأشاروا في هذا الصدد إلى الاجتماع الذي عقد بين الرئيس البشير والأمين العام بان كي-مون على هامش مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الأسبوع الماضي. ويحدونا وطيد الأمل أن يكون بعض التقدم

قد تحقق في هذا الاجتماع. ونأمل، كما قال الأمين العام، أعتقد في وقت مبكر من هذا الأسبوع- أن يتم ترتيب اجتماع مع ممثلي الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا خلال الأسبوع القادم، الأمر الذي نرجو أن يمثل تقدماً صوب إعداد حزمة الدعم المكثفة، ومن ثم القوة المشتركة. أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد هولمز للرد على النقاط التي أُثيرت خلال المناقشة.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): سأحاول تغطية مختلف النقاط التي أثارها الممثلون الموجودون حول الطاولة.

أولاً، وإن كان لا يسرني أن أقول ذلك، لاحظت أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق بشأن تحليل خطورة الحالة الإنسانية في البلدان الثلاثة. وليس ثمة شك في خطورة الأمر وضرورة القيام بعمل. وأعتقد أن تلك رسالة قوية لنا جميعاً.

كما أنني اتفق في الرأي كثيراً مع الممثلين، كممثلي بلجيكا وفرنسا، الذين قالوا إن علينا أن نواصل بذل جهودنا بالترادف- سعياً للتوصل إلى حل سياسي، تلك الجهود التي يقودها في الوقت الحالي يان إلياسون وسالم أحمد سالم. ورداً على ممثل قطر، يسعدني أن أؤكد أنني أؤيد تلك الجهود السياسية تماماً. وأعتقد أن الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم يمكن للأطراف كافة أن توقع عليه وأن تحترمه بعد ذلك هو أمر أساسي تماماً، لأنه بدون ذلك، سيكون من الصعب للغاية تحقيق التقدم الذي ننشده ووضع حد للمشاكل الإنسانية التي أشرت إليها.

ومن البديهي أننا سنحتاج بالترادف مع ذلك إلى مواصلة الجهود لإرسال قوة حفظ سلام معززة في دارفور، واتفق مع من شددوا على ذلك. فمن الأهمية بمكان، كما ذكر ممثل جنوب أفريقيا، أن نقدم دعمنا المستمر لوجود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. فهذه البعثة تواجه عدداً من الصعوبات- وليس آخرها الخسارة الفاجعة لعدد من أفرادها مؤخراً، بل إنها تواجه صعوبات في تنفيذ ولايتها في تلك الحالة. إنها تحتاج إلى دعمنا. تحتاج منا إلى الدعم المالي المستمر وغيره من أشكال الدعم بينما ننتظر تقويتها بحزمة الدعم المكثف، وفي نهاية المطاف بالقوة المشتركة، لأن ذلك ركن أساسي في قوة تنشأ مستقبلاً. وعليه، أرجو أن يسهم الجميع حسب إمكاناتهم في بقاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مكانها وأيضاً في تعزيزها مستقبلاً.

لقد تكلم الكثيرون بترحاب كبير عن البلاغ المشترك الذي اتفق عليه في ٢٨ آذار/مارس. وسأل كثيرون كيف يمكننا تدعيم ذلك. وأنا أكرر ترحيبي بذلك الاتفاق، وإن كنت أكرر أيضاً ما قلته في بياني الاستهلالي: إن مفتاح الحل لا يكمن في ألفاظ الاتفاق، بل فيما إذا كان سيُنَفّذ فعلاً. وكما أشار عدد من الممثلين، فقد شهدنا اتفاقات مماثلة في الماضي جرى احترامها لفترة من الوقت أحياناً، وانحسر الاحترام بعد ذلك. وما نريد أن نراه في هذه الحالة تحديداً هو التنفيذ على نحو مستمر وكامل. وأعتقد أن من المهم أن تتابع البلدان الممثلة حول الطاولة هذه، والمجتمع الدولي بوجه عام، تنفيذ الاتفاق في الخرطوم بنفسها من خلال ممثليها المحليين.

وثمة جزء هام في الاتفاق يقضي بإنشاء لجنة للمتابعة العملية تضم ممثلين للمانحين والمنظمات غير الحكومية، وهذه ستكون بمثابة آلية تكفل استمرار التنفيذ. ولكن، سيكون من المفيد للغاية أيضاً أن يولي ممثلو المجتمع الدولي في الخرطوم اهتماماً مستمراً لذلك. وعليه، كان من المفيد، مثلاً، أنه قبيل وصولي إلى الخرطوم في مناسبة الاجتماع السنوي لكونسورتيوم المعونة، المكرس لجنوب السودان أساساً، شدد ممثلو البلدان هناك بقوة على الحاجة إلى تسوية تلك المشاكل البيروقراطية وأفصحوا عن رغبتهم في رؤية بعض التقدم.

واعتقد أن هذا النوع من الاهتمام موضع ترحيب بالغ، وبالطبع إذا ما رغب مجلس الأمن في المطالبة بتقارير منتظمة بشأن كيفية تنفيذ ذلك، ستكون تلك ولا شك خطوة مفيدة أيضاً.

وعلّق عدد من الممثلين على ما ذكرته عن الطابع الإقليمي للصراع وكيف أن تسوية الصراع في دارفور هي مفتاح حل الصراع الإقليمي. بالطبع، أنا أوافق على ذلك، لكنني أشير إلى أنه في كل حالة توجد صراعات وطنية ومسائل سياسية وطنية تحتاج إلى حلها بمعزل عن التوصل إلى حل في دارفور. ويجب ألا يغيب ذلك عن بالنا، ومعالجة تلك المسائل أيضاً.

وكرر عدة ممثلين ذكر النقطة التي أشرت إليها عن أهمية إبرام اتفاق شامل للسلام في جنوب السودان وضرورة ألا يغيب ذلك عن بالنا. وأعتقد أن ممثلي جنوب أفريقيا وبيرو وإيطاليا، على سبيل المثال، أشاروا إلي ذلك. وأكرر أن هذا الأمر حيوي للغاية. وبما أن الاحتياجات الإنسانية الضرورية آخذة في التناقص، يسرني القول إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه بدأ وجوده في جوبا يتخذ طابعاً مركزياً بدلاً من وجود شبكة من المكاتب في جنوب السودان. لكننا لا نعمل إطلاقاً على سحب وجودنا، وإنما نظل على استعداد لمواجهة الأزمات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة. ومن المهم، مع ذلك، أن يؤازر نظام الأمم المتحدة المعني بالتنمية والإنعاش وإعادة البناء في تحقيق التنمية في جنوب السودان بصورة فعالة لكي لا تكون هناك فجوة ويتم الانتقال بشكل فعال.

وسأل ممثل سلوفاكيا عن صراعات أفريقية أخرى وعن خططي للسفر. إنني لا أزال في طور وضع اللمسات الأخيرة على خططي للسفر في الأشهر المقبلة، بيد أنني أود أن أقوم بزيارة للصومال بسبب المشاكل الإنسانية العميقة القائمة هناك، وذلك يعتمد بطبيعة الحال إلى حد بعيد على الحالة الأمنية. وأود أن أقوم بزيارة إلى أوغندا، وبالتحديد إلى شمال أوغندا، بسبب فداحة المشاكل هناك التي تكلمنا عنها بالفعل، والحاجة إلى كفالة استمرار عملية السلام في جوبا، الأمر الذي يضع حداً للمشاكل القائمة هناك ويسمح للعديد من المشردين بالعودة إلى ديارهم. وأعتقد أن من الأهمية بمكان القيام في مرحلة مبكرة نسبياً بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنه أيضاً لا تزال هناك عمليات جمة ومشاكل هائلة. وأود كذلك أن أزور في مرحلة ما- ربما في وقت لاحق من هذا العام- منطقتي غرب أفريقيا والساحل، وأعتقد أنه ثمة حاجة إلى قيامي بهذه الزيارة في مرحلة ما.

وأعتقد أن هذا النوع من الزيارات من شأنه أن يمكنني من النظر ليس في حالات الصراع فحسب، وإنما أيضاً في المشاكل الناجمة عن الكوارث والمخاطر الطبيعية، وما يخلفه الفقر من عواقب. وليست لدي خطط في الوقت الراهن لزيارة زمبابوي بنفسي، لكن من الممكن أن يقوم بهذه الزيارة ممثل أقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت ما من هذا العام.

وسأل ممثل الاتحاد الروسي عن استخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في المنطقة. لديّ بعض الأرقام التي يمكنني تقديمها لأعضاء المجلس. ففي تشاد، أسهم الصندوق بـ ١٠ ملايين دولار تقريباً في عام ٢٠٠٦ وفي العام الحالي بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار حتى الآن. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهم الصندوق بـ ٥,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦ و٤,٥ ملايين في عام ٢٠٠٧. وبطبيعة الحال، استخدمنا الصندوق بكثافة في دارفور نفسها؛ ففي عام ٢٠٠٦، أسهم بمبلغ ٣٤ مليون دولار، وفي العام الحالي، أسهم بما يصل إلى ٣٩ مليون دولار في مجموعه، بما في ذلك قرض. ونواصل النظر في زيادة استخدام الصندوق في جميع

تلك المناطق. ولكن أعتقد أنه بيان جيد لدور الصندوق في الاستجابة للاحتياجات العاجلة الذي أمكننا استخدامه على هذا النحو.

وسأل العديد من الممثلين، ليس آخرهم ممثل قطر، عن احتمالات إنشاء القوة المشتركة لحفظ السلام والنهج الثلاثي المراحل في دارفور، وأشاروا في هذا الصدد إلى الاجتماع الذي عقد بين الرئيس البشير والأمين العام بان كي-مون على هامش مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الأسبوع الماضي. ويحدونا وطيد الأمل أن يكون بعض التقدم قد تحقق في هذا الاجتماع. ونأمل، كما قال الأمين العام، أعتقد في وقت مبكر من هذا الأسبوع- أن يتم ترتيب اجتماع مع ممثلي الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا خلال الأسبوع القادم، الأمر الذي نرجو أن يمثل تقدماً صوب إعداد حزمة الدعم المكثفة، ومن ثم القوة المشتركة.